

## البداء

(دراسة نقدية في مفهومه وحقيقته)

أ. م. د. جاسم هاتو فاخر الموسوي<sup>(١)</sup>

كلية الفقه/ جامعة الكوفة

**Substitution of second thoughts**  
**(A critical study of its concept and reality)**  
**Dr. Jasim Hato Fakhir Al musawi**  
**University of Kufa - Faculty of jurispruden**  
[Jasimh.almusawi@uokufa.edu.iq](mailto:Jasimh.almusawi@uokufa.edu.iq)

**Research Summary**

There has been much talk in the past and present about the attribution of his saying (Substitution of second thoughts) to the Imamiyyah. And that it entails attributing ignorance to God. Their scientists have perfected the answer to such claims that are far from the spirit of investigation and scientific fairness. Some of them underestimated the issue, such as Sayyid al-Murtada, when he said: "Ahad reports have been reported that do not necessitate knowledge, and do not necessitate definitively, by adding (Substitution of second thoughts) to God, and our investigators interpreted it as what is meant in it is the abrogation of the laws, and there is no disagreement among the scholars regarding its permissibility".

In this article, we will shed light on this issue and clarify its reality and place in the knowledge of God according to the Imami narrations.

**Keyword:** God's Knowledge. God's self-knowledge. God's actual knowledge-knowledge. Substitution of second thoughts.

**المخلص**

كثر الكلام قديماً وحديثاً عن نسبة القول بالبداء إلى الإمامية، وأنه يستلزم نسبة الجهل إلى الحق تعالى<sup>(٢)</sup>، وقد تفنن علماء الإمامية بالجواب عن مثل هذه المزاعم البعيدة عن روح التحقيق والإنصاف العلمي، وقلل بعضهم من شأن المسألة حتى أنّ السيد المرتضى على جلالته قدره وعظيم شأنه قال: <وقد وردت أخبار آحاد لا توجب علماً، ولا تقتضي قطعاً، بإضافة البداء إلى الله تعالى، وحملوها محققو أصحابنا على أنّ المراد بلفظة البداء فيها النسخ للشرائع، ولا خلاف بين العلماء في جواز النسخ للشرائع><sup>(٣)</sup>.

وسنسلط الضوء في هذا المقال على هذه المسألة وبيان حقيقتها وموضعها من علم الله تعالى بحسب روايات العترة

الطاهرة:

**الكلمات المفتاحية:** علم الله، العلم الذاتي، العلم الفعلي، البداء.

(١) دكتوراه في علم الكلام/ أستاذ الكلام والفلسفة والمنطق في جامعة بابل سابقاً. وأستاذ علم الكلام والعقيدة في جامعة الكوفة حالياً. ورئيس قسم

العقيدة والفكر الإسلامي في كلية الفقه جامعة الكوفة حالياً/ صدرت له عدة مؤلفات.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة، ج٢، ص٣٩٥. ابن تيمية، درء التعارض، ج٥، ص١٧٩.

(٣) رسائل السيد المرتضى، ج١، ص١١٧، مسألة البداء وحقيقته.

## البحث الأول: البداء في اللغة والاصطلاح

البداء في اللغة بمعنى الظهور، وبدا الشيء يبدو يدوياً ويدوياً أي ظهر<sup>(١)</sup>، أو ظهر ظهوراً بيئاً<sup>(٢)</sup>، وبدا له في الأمر كذا: جد له فيه رأي وظهر بعد أن لم يكن<sup>(٣)</sup>، وقد استعمل بهذا المعنى في القرآن الكريم كثيراً، كقوله تعالى: {وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ} [الزمر/ ٤٧]، وقوله تعالى: {وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا} [الزمر/ ٤٨]، وقوله تعالى: {فَبَدَّتْ لَهُمَا سَوَآتُهُمَا} [طه/ ١٢١]، وقوله تعالى: {فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوَآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ} [الأعراف/ ٢٢]، وقوله تعالى: {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ} [يوسف/ ٣٥].

واستعمل بمعنى الإظهار أيضاً، وأبدت الشيء أي أظهرته<sup>(٤)</sup>، وهناك اختلافاً في التطبيق والمصادق بينهما . الظهور والإظهار . يأتي من ناحية اللام وربطها للظهور، فعندما يقال: (زيدٌ بدا له في الرأي)، فمعناه: ظهر له ما كان مخفياً عنه، أما عندما يقال: (برز علي فبدا له من الشجاعة)، فمعناه: ظهر من شجاعته ما كان مخفياً عن الناس.

والبداء بمعنى ظهور الأمر بعد أن لم يكن، والعلم بعد أن لم يُعلم، أي العلم الذي يسبقه جهل، هو أمر مستحيل على الله سبحانه، لا يلتزم به عاقل موجد مؤمن بالله تعالى، وما يُنسب إلى الله جل شأنه من البداء فإنما هو بمعنى الإظهار أي أظهر الله تعالى ما هو مخفياً على الناس وعلى خلاف ما يحسبون، أو أحد المعاني الصحيحة الأخرى كما سيأتي بيانه مفصلاً، وقد اتفق علماء الإمامية على عدم جواز البداء على الله تعالى بمعناه الفاسد الذي يستلزم نسبة الجهل إليه أو التزديد تعالى عن ذلك علواً كبيراً، وإنما نسبوه إليه تعالى بمعناه الصحيح الذي يعني الإظهار أو نفس المعنى المفهوم من قوله تعالى: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد/ ٣٩]، وأنه لا يحو إلا ما كان ولا يثبت إلا ما لم يكن، وهذا ليس ببداء، لكن نسبت اليهود إلينا القول به بذلك المعنى الفاسد، وتابعهم على ذلك من خالفنا من أهل الأهواء المختلفة، وإليك أقوال أعلام الإمامية المشهود لهم بالفضل والعلم في معنى البداء، والعلّة وراء التأكيد عليه في روايات أهل البيت عليهم السلام:

١. قال الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١هـ): <إن اليهود قالوا: (إن الله قد فرغ من الأمر)، قلنا: بل هو تعالى كل يوم هو في شأن، لا يشغله شأن عن شأن، يحيي ويميت، ويخلق ويرزق، ويفعل ما يشاء، وقلنا: يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب، وإنه لا يمحو إلا ما كان ولا يثبت إلا ما لم يكن، وهذا ليس ببداء، كما قالت اليهود وأتباعهم، فنسبتنا اليهود في ذلك إلى القول بالبداء، وتابعهم على ذلك من خالفنا من أهل الأهواء المختلفة><sup>(٥)</sup>.

وقال في موضع آخر عقب روايات البداء: <ليس البداء كما يظنه جهال الناس بأنه بداء ندامة تعالى الله عن ذلك، ولكن يجب علينا أن نقر لله عز وجل بأن له البداء، معناه أنه أن يبدأ بشيء من خلقه فيخلق قبل شيء ثم يعدم ذلك الشيء ويبدأ بخلق غيره، أو يأمر بأمر ثم ينهى عن مثله أو ينهى عن شيء ثم يأمر بمثل ما نهى عنه، وذلك مثل نسخ الشرايع وتحويل القبلة وعدة المتوفى عنها زوجها، ولا يأمر الله عباده بأمر في وقت ما إلا وهو يعلم أن الصلاح لهم في ذلك الوقت في أن يأمرهم بذلك، ويعلم أن في وقت آخر الصلاح لهم في أن ينهاهم عن مثل ما أمرهم به، فإذا كان ذلك الوقت أمرهم بما يصلحهم، فمن أقر لله عز وجل بأن له أن يفعل ما يشاء ويعدم ما يشاء ويخلق مكانه ما يشاء، ويقدم

(١) الفراهيدي، الخليل، كتاب العين، ج ٨، ص ٨٣، مادة (بدو، بدء). انظر أيضاً: الزبيدي، تاج العروس، ج ١، ص ٣١. ابن منظور، لسان

العرب، ج ١٤، ص ٦٥، مادة (بدا). الجوهرى، الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٧٨.

(٢) الراغب الأصفهاني، المفردات، ج ٤، ص ٤٠، مادة (بدا).

(٣) المعجم الوسيط، ج ١، ص ٤٤، مادة (بدا).

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، ص ٦٥، مادة (بدا).

(٥) الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية، ص ٤١، باب الاعتقاد في البداء.

ما يشاء ويؤخر ما يشاء، ويأمر بما شاء كيف شاء فقد أقر بالبداء<sup>(١)</sup>، وقال في موضع آخر أيضاً: «وعندنا من زعم أن الله عز وجل يبدو له اليوم في شيء لم يعلمه أمس فهو كافر والبراءة منه واجبة»<sup>(٢)</sup>.

٢. قال الشيخ المفيد (ت/ ٤١٣هـ): «إن كان متعلق البداء هو الله تعالى بأن نقول بدا لله، فحينئذ يكون البداء بمعنى الإبداء، وإن كان متعلقه الناس بأن نقول مثلاً (بدا للشيععة أن وصي الإمام الهادي هو ابنه الحسن بعد ما كانوا لا يشكون في أنه ابنه محمد) وكما في قوله تعالى: {وإذا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون} [الزمر/ ٤٧]، فالبداء بمعنى ظهور أمر خفي»<sup>(٣)</sup>.

٣. قال السيد المرتضى (ت/ ٤٣٦هـ) بعد أن ذكر المعنى اللغوي للبداء: «والبداء على ما حددناه لا يجوز على الله تعالى؛ لأنه عالم بنفسه، لا يجوز له أن يتجدد كونه عالماً، ولا أن يظهر له من المعلومات ما لم يكن ظاهراً»<sup>(٤)</sup>.

٤. قال الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠هـ): «والقديم تعالى لا يجوز عليه البداء على حال»<sup>(٥)</sup>، وقال في موضع آخر في بيان قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ} [هود/ ١٠٧]: «معناه أنه كلما أراد شيئاً فعله؛ لأنه لا يجوز عليه البداء بالرجوع عما أراده، ولا المنع من مراده ولا يتعذر عليه شيء منه مع كثرتة بإرادة من أفعاله»<sup>(٦)</sup>.

إلى غير ذلك من أقوال علماء الإمامية، وقد اكتفينا بهذا القدر منها؛ لوضوحها، وعدم صعوبة تتبعها على من أراد ذلك<sup>(٧)</sup>، وحصول الغرض بالمذكور منها؛ إذ أننا لم ننقل إلا أقوال ثلثة من أعلام الطائفة المشهود لهم بالفضل والعلم.

#### البحث الثاني: البداء في مرويات الإمامية

إن الروايات الشريفة الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في البداء تنقسم إلى ثلاثة مجاميع، الأولى في إثبات البداء، والثانية في بيان موقع البداء وأين يقع؟ والثالثة في نفي البداء، وسنشير إلى هذه المجاميع ضمن النقاط التالية مع بيان أسانيدها وما ينبغي أن يقال فيها:

#### ١. الروايات المثبتة للبداء

روى محدثو الإمامية بعض الروايات في إثبات البداء، وإطلاقه على الله تعالى، وهي:

أ. روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحجال، عن أبي إسحاق ثعلبة، عن زرارة بن أعين، عن أحدهما (يعني أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام)، قال: «كما عبد الله بشيء مثل البداء»<sup>(٨)</sup>.

إسناده صحيح<sup>(٩)</sup>.

ورواه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) في التوحيد عن أبيه، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحجال، عن أبي إسحاق ثعلبة، عن زرارة، عن

(١) الصدوق، التوحيد، ص ٣٣٥، باب في البداء.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، ص ٦٩.

(٣) المفيد، أوائل المقالات، ص ٣٢٩.

(٤) المرتضى، مجموعة رسائل، ج ١، ص ١١٦، مسألة البداء وحقيقته.

(٥) الشيخ الطوسي، الإقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، ص ٨١.

(٦) الشيخ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج ٦، ص ٧٠.

(٧) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤، ص ١٢٦، ذيل حديث رقم ٧٠، باب البداء والنسخ.

(٨) الكافي، ج ١، ص ١٤٦، ح ١، باب البداء.

(٩) مرآة العقول، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١، باب البداء.

أحدهما (يعني أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام)، مثله<sup>(١)</sup>.

إسناده صحيح<sup>(٢)</sup>.

وروى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، جميعاً عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، ضمن رواية طويلة في بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه، وفيها: <ثم يوحى الله إلى الملكين (اكتبنا عليه قضائي وقدري ونافذ أمري واشترطنا لي البداء فيما تكتبان)><sup>(٣)</sup>.

إسناده صحيح<sup>(٤)</sup>:

ب. روى الشيخ الكليني في الكافي رفعه إلى ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

<ما عظم الله بمثل البداء><sup>(٥)</sup>.

إسناده مرسل.

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن

أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، مثله<sup>(٦)</sup>.

إسناده صحيح<sup>(٧)</sup>.

ج. روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن الحسن بن

محبوب، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: <ما بدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن

يبدو له><sup>(٨)</sup>.

(١) التوحيد، ص ٢٣١. ٣٣٢، ح ١، ب ٥٤ (البداء).

(٢) رجال النجاشي، ص ٢٦١، رقم ٦٨٤. ص ٣٥٣، رقم ٩٤٦. ص ٨٢، رقم ١٩٨. ص ٢٢٦، رقم ٥٩٥. ص ١١٧، رقم ٣٠٢. ص ١٧٥، رقم

٤٦٣. الشيخ الطوسي، الفهرست ص ١٥٧، رقم ٣٩٢ / ١٩. ص ٦٨، رقم ٧٥ / ١٣. رجال الشيخ الطوسي، ص ١٩١ / ٣٤. ص ٤٣٩، رقم

٦٢٧٤ / ٢٤. ص ٣٥١، رقم ٥١٩٧ / ٣. ص ٣٦٠، رقم ٥٣٣٢ / ١٨. ص ١٥٣، رقم ١٦٩٦ / ٢. ص ٣٣٣، رقم ٤٩٦٠ / ٢. ص ١٣٦، رقم

١٤٢٢ / ١٧. ص ٢١٠، رقم ٢٧٤٤ / ٩٠. ص ٣٣٧، رقم ٥١٠ / ١. خلاصة الأقوال، ص ١٧٨، القسم الأول، الفصل ١٨، في العين، ب ١،

علي، رقم ٢٠. ص ٢٦٠، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ب ١، محمد، رقم ١١٠. ص ١٩٣، القسم الأول، الفصل ١٨، في العين، ب ٣،

عبد الله، رقم ١٨. ص ٨٦، القسم الأول، الفصل ٤، في الناء، ب ١، في الأحاد، ثعلبية، رقم ١. ص ١٥٢، القسم الأول، الفصل ١١، في الزاي،

ب ٤، في الأحاد، زرارة، رقم ٢. رجال ابن داود، ص ١٣٧، رقم ١٠٤٠. ص ١٨٦، رقم ١٥٣٣. ص ٩٦، رقم ٦٢٩.

(٣) الكافي، ج ٦، ص ١٤، ح ٤، باب بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه.

(٤) مرآة العقول، ج ٢١، ص ٢٣، ح ٤، باب بدء خلق الإنسان وتقلبه في بطن أمه.

(٥) الكافي، ج ١، ص ١٤٦، ذيل حديث ١، باب البداء.

(٦) التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٢، ب ٥٤ (البداء).

(٧) رجال النجاشي، ص ٣٨٣، رقم ١٠٤٢. ص ٣٥٤، رقم ٩٤٨. ص ١٠٢، رقم ٢٥٤. ص ٣٢٦، رقم ٨٨٧. ص ٤٣٤، رقم ١١٦٥. اختيار

معرفة الرجال، ج ٢، ص ٨٣٠، رقم ١٠٥٠. الفهرست، ص ٥٦، رقم ٥٩ / ١. ص ٢١٨، رقم ٦١٧ / ٣٢. ص ٢٥٧، رقم ٧٨٢ / ١. رجال الشيخ

الطوسي، ص ٤٣٩، رقم ٦٢٧٣ / ٢٣. ص ٤٠٢، رقم ٥٨٩٨ / ١٦. ص ٣٥٢، رقم ٥٢١٤ / ٢٠. ص ٣٧٣، رقم ٥٥٢٤ / ١١. ص ٣٨٣، رقم

٥٦٤٢ / ١٣. رجال ابن الغضائري، ص ١١٧، رقم ١٨٥ / ٢٦. ص ٣٤٥، رقم ٥١٥٤ / ٢. خلاصة الأقوال، ص ٢٦١، القسم الأول، الفصل ٢٣،

في الميم، ب ١، محمد، رقم ١١٢. ص ٥٩، القسم الأول، الفصل ١، في الهمزة، ب ٤، أيوب، رقم ١. ص ٢٣٩. ٢٤٠. ص ٢٣٩، القسم الأول، الفصل ٢٣،

في الميم، ب ١، محمد، رقم ١٨. ص ٢٨٩، القسم الأول، الفصل ٢٦، في الهاء، ب ٢، هاشم، رقم ٢. رجال ابن داود، ص ٢٠٠، رقم ١٦٧٦.

معجم رجال الحديث، ج ١٦، ص ٢٥٦، رقم ١٠٥٣٢.

(٨) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ٩، (باب البداء).

إسناده صحيح<sup>(١)</sup>.

د. روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الريان بن الصلت، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: (ما بعث الله نبيا قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر الله بالبذاء)<sup>(٢)</sup>.

إسناده حسن<sup>(٣)</sup>.

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن حمزة بن محمد العلوي، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن الريان بن الصلت، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: نحوه<sup>(٤)</sup>.

إسناده حسن<sup>(٥)</sup>.

ورواه الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠هـ) في التهذيب عن محمد بن يعقوب (الشيخ الكليني)، عن علي بن إبراهيم، عن الريان بن الصلت، قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام يقول: «ما بعث الله نبياً إلا بتحريم الخمر، وإن يقر الله بالبذاء أن الله يفعل ما يشاء، وأن يكون في تراثه الكندر»<sup>(٦)</sup>.

إسناده صحيح<sup>(٧)</sup>.

لا يقال: إن الشيخ قد ذكر في التهذيب: «محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن الريان ابن الصلت، قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام...»<sup>(٨)</sup>.

وظاهر ذلك روايته عن محمد بن يعقوب بلا واسطة، وهذا أمر غير ممكن؛ إذ أن الشيخ ولد بعد وفاة محمد بن يعقوب بسنين فكيف يروي عنه؟

لأنه يقال: إن الشيخ قد صرح في الفهرست بأن محمد بن يعقوب له تصانيف كثيرة وذكر طريقه إليها<sup>(٩)</sup>، وقد صحح السيد الخوئي طريق الشيخ<sup>(١٠)</sup>.

وروى الشيخ الكليني في الكافي أيضاً عن سهل بن زياد، عن الريان بن الصلت، عن يونس رفعه، قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: (إن الله عز وجل لم يبعث نبيا قط إلا صاحب مرة سوداء صافية وما بعث الله نبيا قط حتى يقر له بالبذاء)»<sup>(١١)</sup>.

إسناده مرسل.

(١) مرآة العقول، ج ٢، ص ١٤٠، ح ١٠٠، باب البذاء.

(٢) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٥٠، باب البذاء.

(٣) رجال النجاشي، ص ١٦٥، رقم ٤٣٧. الفهرست، ص ١٢٩، رقم ٢٩٥/٢. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٥٧، رقم ٥٢٩٣/١. ص ٣٨٦، رقم ٥٦٩٢/١. خلاصة الأقوال، ص ١٤٥، القسم الأول، الفصل ١٠، في الرء، ب ١، الريان، رقم ١. رجال ابن داود، ص ٩٥، رقم ٦٢٣.

(٤) التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٦، ب ٥٤ (البذاء).

(٥) رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٢٤، رقم ٦١٠٥. القرشي، نقد الرجال، ج ٢، ص ١٦٩، رقم ١٧١١/٢٠. البروجردي، علي، طرائف المقال، ج ١، ص ١٧٠، رقم ٨٨٩. الوحيد البهبهاني، تعليقة على منهج المقال، ص ١٦٠. السيد الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٢٩٢، رقم ٤٠٦٨.

(٦) الشيخ الطوسي، تهذيب الاحكام، ج ٩، ص ١٠٢، ح ٤٤٦/١٨١، باب الذبائح والأطعمة.

(٧) رجال النجاشي، ص ٣٧٧، رقم ١٠٢٦. الفهرست، ص ٢١١، رقم ٦٠٢/١٧. معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٥٨، رقم ١٢٠٦٧.

(٨) الشيخ الطوسي، تهذيب الاحكام، ج ٩، ص ١٠٢، ح ٤٤٦. ١٨١، باب الذبائح والأطعمة.

(٩) فهرست الشيخ الطوسي، ص ٢١١، رقم ٦٠٢/١٧.

(١٠) معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٥٨، رقم ١٢٠٦٧.

(١١) الكليني، كتاب الروضة من الكافي، ج ٨، ص ١٦٥، ح ١٧٧.

ورواه الشيخ الطوسي في الغيبة عن محمد بن جعفر الأسدي، عن علي بن إبراهيم، عن الريان بن الصلت، قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام، نحوه<sup>(١)</sup>.  
إسناده موثق<sup>(٢)</sup>.

هـ. روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي بن محمد، عن إسحاق بن محمد، عن أبي هاشم الجعفري، قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعد ما مضى ابنه أبو جعفر وإني لأفكر في نفسي أريد أن أقول: كأنهما . أعني أبا جعفر وأبا محمد . في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر ابن محمد عليهم السلام وإن قصتهما كقصتهما، إذ كان أبو محمد المرجى بعد أبي جعفر عليه السلام فأقبل، علي أبو الحسن قبل أن أنطق، فقال: (نعم يا أبا هاشم، بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله، وهو كما حدثك نفسك وإن كره المبطلون، وأبو محمد ابني الخلف من بعدي، عنده علم ما يحتاج إليه ومعه آلة الإمامة)<sup>(٣)</sup>.

إسناده ضعيف بإسحاق بن محمد، وهو إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان النخعي، قال النجاشي: وهو معدن التخليط، له كتب في التخليط<sup>(٤)</sup>، وقال ابن الغضائري في رجاله: **كفاسد المذهب، كذاب في الرواية، وضاع للحديث، لا يلتفت إلى ما رواه، ولا يرتفع بحديثه**<sup>(٥)</sup>، وقال العلامة في الخلاصة: **لا اقبل روايته**<sup>(٦)</sup>.  
ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد مرسلًا باختصار، قال: **كومن ذلك قول الصادق: (ما بدا لله بدء كما بدا له في إسماعيل ابني)**<sup>(٧)</sup>.

وقال أيضاً: **كوقد روي لي من طريق أبي الحسين الأسدي رضي الله عنه في ذلك شيء غريب، وهو أنه روى أن الصادق، قال: (ما بدا لله بدء كما بدا له في إسماعيل أبي إذا أمر أباه إبراهيم بذبحه ثم فداه بذبح عظيم)**<sup>(٨)</sup>.  
ورواه العلامة المجلسي في البحار عن كتاب زيد النرسي: عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **نحو رسالة الصدوق الأولى**<sup>(٩)</sup>.

إسناده ضعيف؛ إذ أنّ زيد النرسي مجهول، وأصله المنقول منه هذا الخبر مطعون فيه؛ إذ لم يروه ابن بابويه ولا ابن الوليد بل طعنا عليه كما ذكر ذلك الشيخ في الفهرست، حيث قال في الطعن على أصل زيد النرسي وزيد الزراد: **زيد النرسي وزيد الزراد: لهما أصلان، لم يروهما محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، وقال في فهرسته: (لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد)، وكأن يقول: (هما موضوعان)، وكذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير، وكأن يقول:**

(١) الشيخ الطوسي، الغيبة، ص ٤٣٠، ح ٤١٩.

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٧٣، رقم ١٠٢٠. رجال الطوسي، ص ٤٣٩، رقم ٦٢٧٨ / ٢٨. خلاصة الأقوال، ص ٢٦٥، القسم الأول، الفصل ٢٣، في الميم، ب ١، محمد، رقم ١٤٥. رجال ابن داود، ص ١٦٨، رقم ١٣٣٧.

(٣) رجال ابن داود، ص ١٦٨، رقم ١٣٣٧.

(٤) الكافي، ج ١، ص ٣٢٧، ح ١٠، باب الإشارة والنص على أبي محمد عليه السلام.

(٥) رجال النجاشي، ص ٧٣، رقم ١٧٧.

(٦) رجال ابن الغضائري، ص ٤٢، رقم ١٤ / ١٤.

(٧) خلاصة الأقوال، ص ٣١٨، القسم الثاني، الفصل ١، في الهمزة، ب ٣، إسحاق، رقم ٥.

(٨) التوحيد، ص ٣٣٦، ح ١٠، باب البداء.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٦، ح ١١.

(٩) بحار الأنوار، ج ٤٧، ص ٢٦٩، ح ٤١، أبواب (تاريخ الامام الهمام مظهر الحقائق أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق صلوات الله عليه)، ب ٨ (أحوال أزواجه وأولاده صلوات الله عليه وفيه نفى امامة إسماعيل وعبد الله).

(وضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمداني)، كتاب زيد النرسي رواه ابن أبي عمير عنه<sup>(١)</sup>.  
وقال ابن الغضائري في رجاله: «قال أبو جعفر ابن بابويه: (إن كتابهما [أي زيد النرسي وزيد الزرادي] موضوع،  
وضعه محمد بن موسى السمان)، وغلط أبو جعفر في هذا القول؛ فإني رأيت كتبهما مسموعة عن محمد بن أبي  
عمير»<sup>(٢)</sup>.

وقال العلامة في الخلاصة: «والذي قاله الشيخ عن ابن بابويه، وابن الغضائري، لا يدل على طعن في الرجلين،  
فإن كان توقف ففي رواية الكتابين، ولما لم أجد لأصحابنا تعديلاً لهما ولا طعناً فيهما، توقفت عن قبول روايتهما»<sup>(٣)</sup>.  
و. روى محمد بن الحسن الصفار في البصائر عن محمد بن عبد الجبار، عن أبي عبد الله البرقي، عن فضالة، عن  
عبد الحميد بن نصر، قال: «قال أبو عبد الله: (ينكرون الإمام المفترض الطاعة ويجحدون به! والله ما في الأرض  
منزلة أعظم عند الله من مفترض الطاعة، وقد كان إبراهيم دهرًا ينزل عليه الأمر من الله وما كان مفترض الطاعة حتى  
بدا لله أن يكرمه ويعظمه، فقال: {إني جاعلك للناس إماماً}، فعرف إبراهيم ما فيها من الفضل، قال: {ومن نريتي}،  
فقال: {لا ينال عهدي الظالمين}»، قال أبو عبد الله: أي إنما هي في ذريتك لا يكون في غيرهم»<sup>(٤)</sup>.

إسناده ضعيف بعبد الحميد بن نصر، فهو مجهول، لم يذكره أحد من علماء الرجال، إلا أن الوحيد البهبهاني في  
تعليقته على منهج المقال ألمح إلى وثاقته؛ لرواية الثقة عنه، وكونه إمامي، قال: «كروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى  
وفضالة، وهو إمامي»<sup>(٥)</sup>، لكن ذلك لوحده غير كاف في توثيقه بعد عدم النص عليه من المشايخ مع التفاتهم لرواية أحمد  
بن محمد بن عيسى وفضالة عنه.

س. روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي، عن محمد، عن يونس، عن مالك الجهني، قال: سمعت أبا عبد الله عليه  
السلام يقول: «لو علم الناس ما في القول بالبذاء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»<sup>(٦)</sup>.  
إسناده ضعيف بمحمد ومالك الجهني:

أمّا محمد فهو محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، فقد ضعفه الشيخ الطوسي، قال في الفهرست: «محمد  
بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ضعيف، استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة، وقال: لا  
أروي ما يختص بروايته، وقيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة»<sup>(٧)</sup>.

وقال النجاشي عن أبي جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد: «ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا  
يعتمد عليه»<sup>(٨)</sup>.

وأما مالك الجهني فهو مالك بن أعين الجهني، ذكره المشايخ ولم يوثقوه، فقد عدّه الشيخ الطوسي تارة في  
أصحاب الإمام الباقر عليه السلام وتارة أخرى في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام<sup>(٩)</sup>، وقد روى عن الإمامين

(١) الفهرست، ص ١٣١، رقم ٢/٢٩٩.

(٢) رجال ابن الغضائري، ص ٦٢، ٢/٥٢، ٣/٥٣.

(٣) خلاصة الأقوال، ص ٣٤٨، القسم الثاني، الفصل ١٠، في الزاي، ب ١، زيد، رقم ٤.

(٤) بصائر الدرجات، ص ٥٢٩، ح ١٢، ب ١٨ (النوادر في الأئمة وأعاجيبهم).

(٥) تعليقة على منهج المقال، ص ٢١٢.

(٦) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٢، باب البذاء.

(٧) الفهرست، ص ٢١٦، رقم ٢٦/٦١١.

(٨) رجال النجاشي، ص ٣٣٣، رقم ٨٩٦.

(٩) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٤٥، رقم ١١/١٥٨٠، ص ٣٠٢، رقم ٤٤٣٣/٤٥٨.

الباقر والصادق عليهما السلام روايات تظهر تشييعه وحسن معتقده، وقد ذكر السيد الخوئي جلّ هذه الروايات في معجمه ضمن ترجمته له، وتعقيبها بقوله: <إن مالك بن أعين الجهني لا ينبغي الشك في كونه شيعياً، إمامياً، حسن العقيدة، ومع ذلك لا يحكم بوثاقته؛ لعدم الشهادة على ذلك><sup>(١)</sup>.

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، قال: حدثنا محمد بن يعقوب، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن مالك الجهني، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نحوه<sup>(٢)</sup>.

إسناده ضعيف بمحمد بن عيسى ومالك الجهني، وقد تقدم الكلام فيهما.

ح. روى البرقي (ت/ ٢٧٤هـ) في المحاسن عن بعض أصحابنا، عن محمد بن الكوفي أخي يحيى، قال: سمعت مرزوم بن حكيم يقول: <سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: <كما تنبأ نبي قط حتى يقر بخمسة: بالبداء، والمشية، والسجود، والعبودية، والطاعة><sup>(٣)</sup>.

إسناده مرسل.

لا يقال: إن قول الراوي: (عن بعض أصحابنا) هو شهادة منه لتلك الطبقة بالثقة والجلالة وصحة الحديث، فحينئذ لا توجب جهالة الاسم والنسب هنا حكم الإرسال<sup>(٤)</sup>.

لأنه يقال: إن ذلك على فرض تسليمه فهو مختص بالثقة، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي وإن كان ثقة في نفسه لكنه كان يروي عن الضعفاء وكثير الإرسال، قال النجاشي في رجاله: <يروي عن الضعفاء، واعتمد المراسيل><sup>(٥)</sup>، وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: <أكثر الرواية عن الضعفاء، واعتمد المراسيل><sup>(٦)</sup>، وقال ابن الغضائري في رجاله: <كطن القميون عليه، وليس الطعن فيه، إنما الطعن في من يروي عنه؛ فإنه كان لا يبالي بمن يأخذ، على طريقة أهل الأخبار><sup>(٧)</sup>، ومن هنا يعامل قول أحمد بن محمد بن خالد البرقي: <عن بعض أصحابنا> معاملة المرسل.

ورواه الشيخ الكليني (ت/ ٣٢٩هـ) في الكافي عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض أصحابنا، عن محمد بن عمرو الكوفي أخي يحيى، عن مرزوم بن حكيم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نحوه<sup>(٨)</sup>.

إسناده ضعيف بأحمد بن محمد بن خالد البرقي، فهو وإن كان ثقة في نفسه لكنه كان يروي عن الضعفاء وكثير الإرسال، فيعامل قوله: <عن بعض أصحابنا> معاملة المرسل كما تقدم.

ورواه الشيخ الصدوق (ت/ ٣٨١هـ) في التوحيد عن حمزة بن محمد العلوي، قال: أخبرنا علي بن إبراهيم بن هاشم،

(١) السيد الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ١٦٤، رقم ٩٨١٦.

(٢) التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٧، ب ٥٤ (البداء).

(٣) البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، ج ١، ص ٢٣٤، ح ١٩٠، ب ٢٠ (ما لا يسع الناس جهله).

(٤) جديدي نژاد، محمد رضا، معجم مصطلحات الرجال والدراية، ص ١٢١.

(٥) رجال النجاشي، ص ٧٦، رقم ١٨٢.

(٦) الفهرست، ص ٦٢، رقم ٦٥/٣.

(٧) رجال ابن الغضائري، ص ٣٩، رقم ١٠/١٠.

(٨) الكافي، ج ١، ص ١٤٨، ح ١٣، باب البداء.



عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن مرزم بن حكيم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نحوه<sup>(١)</sup>.  
إسناده حسن<sup>(٢)</sup>.

ط. روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن الهيثم بن واقد، عن مقرن، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **«إن عبد المطلب أول من قال بالبذاء، يبعث يوم القيامة أمة وحده، عليه بهاء الملوك وسيماء الأنبياء»**<sup>(٣)</sup>.

إسناده ضعيف بعبد الله بن عبد الرحمن الأصم، قال النجاشي: **«ضعيف، غال، ليس بشيء»**<sup>(٤)</sup>، وتابعه ابن داود في رجاله<sup>(٥)</sup>، وقال ابن الغضائري في رجاله: **«ضعيف، مرتفع القول»**<sup>(٦)</sup>، وقال العلامة الحلبي في الخلاصة: **«بصري، ضعيف، غال، ليس بشيء»**، وله كتاب في الزيارات يدل على خبث عظيم ومذهب متهافت، وكان من كذابة أهل البصرة<sup>(٧)</sup>.

ي. روى الشيخ الكليني في الكافي عن بعض أصحابنا، عن ابن جمهور، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **«يبعث عبد المطلب أمة وحده، عليه بهاء الملوك وسيماء الأنبياء وذلك أنه أول من قال بالبذاء»**<sup>(٨)</sup>.

إسناده مرسل، وضعيف بابن جمهور، وأبيه جمهور: **«أما ابن جمهور فهو محمد بن جمهور، قال النجاشي: ضعيف في الحديث، فاسد المذهب»**<sup>(٩)</sup>، وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام، وقال: **«غال»**<sup>(١٠)</sup>، وقال ابن الغضائري في رجاله: **«غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً يحلل فيه محرمات الله عز وجل»**<sup>(١١)</sup>.

وأما جمهور، فهو جمهور بن أحمر العجلي، لم يوثق، وقد ذكره الشيخ في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام<sup>(١٢)</sup>.  
ورواه في الكافي أيضاً عن بعض أصحابنا، عن ابن جمهور، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **«نحو رواية عبد الرحمن بن الحجاج»**<sup>(١٣)</sup>.  
إسناده مرسل، وضعيف بابن جمهور وأبيه، كما تقدّم في الحديث الآنف.

ك. روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن جعفر الرزاز الكوفي، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن ذكره، عن أبي الحسن عليه السلام في بيان كيفية زيارة الإمام الكاظم عليه السلام، قال: **«تقول ببغداد: (السلام عليك يا ولي الله، السلام عليك يا حجة الله، السلام عليك يا نور الله في ظلمات الأرض، السلام عليك يا من بدا الله في شأنه، أتيتك**

(١) التوحيد، ص ٣٣٣، ح ٥٤، ب (البذاء).

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٦٥، رقم ٩٨٦. رجال الشيخ الطوسي، ص ٣١١، رقم ٤٦١٣ / ٦٣٨. ص ٣٤٢، رقم ٥١٠٥ / ٦.

(٣) الكافي، ج ١، ص ٤٤٧، ح ٢٣، باب مولد النبي ووفاته.

(٤) رجال النجاشي، ص ٢١٧، رقم ٥٦٦.

(٥) رجال ابن داود، ص ٢٥٤، رقم ٢٨١.

(٦) رجال ابن الغضائري، ص ٧٦، رقم ٨٧ / ١٢.

(٧) خلاصة الأقوال، ص ٣٧٢، القسم الثاني، الفصل ١٦، في العين، ب ٢، عبد الله، رقم ٢٢.

(٨) الكافي، ج ١، ص ٤٤٧، ح ٢٤، باب مولد النبي ووفاته.

(٩) رجال النجاشي، ص ٣٣٧، رقم ٩٠١. رجال ابن داود، ص ٢٥٤، رقم ٢٨١.

(١٠) رجال الشيخ الطوسي، ص ٣٦٤، رقم ٥٤٠٤ / ١٧.

(١١) رجال ابن الغضائري، ص ٩٢، رقم ١٣١ / ١٦.

(١٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٧٨، رقم ٢١٢٨ / ٦٦.

(١٣) الكافي، ج ١، ص ٤٤٧، ح ٢٤، (باب مولد النبي ووفاته).

عارفا بحقك معاديا لأعدائك فاشفع لي عند ربك)، وادع الله وسل حاجتك، قال: وتسلم بهذا على أبي جعفر عليه السلام><sup>(١)</sup>.

إسناده مرسل، وضعيف بمحمد بن عيسى، وهو محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، فقد ضعفه أبو جعفر ابن بابويه والشيخ الطوسي<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم الكلام فيه فلاحظ.

## ٢. الروايات النافية للبداء

روى محدثو الإمامية بعض الروايات في نفي البداء، وعدم جوازه على الله تعالى، وهي:

أ. روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن داود بن فرقد، عن عمرو بن عثمان الجهني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: <إن الله لم يبد له من جهل><sup>(٣)</sup>.

إسناده ضعيف بعمرو بن عثمان الجهني، فقد ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ولم يوثقه<sup>(٤)</sup>، ولم يتعرض أصحاب كتب الرجال والتراجم إلى تفاصيل أحواله، لكن لم يرد فيه قدح.

ب. روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن منصور بن حازم، قال: <سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله بالأمس؟ قال: (لا، من قال هذا فأخزاه الله)، قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله؟ قال: (بلى، قبل أن يخلق الخلق)><sup>(٥)</sup>.  
إسناده ضعيف بمحمد بن عيسى، وقد تقدم الكلام فيه.

ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، قال: حدثنا محمد بن يعقوب، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن منصور بن حازم، قال: نحوه<sup>(٦)</sup>.  
إسناده ضعيف بمحمد بن عيسى، وقد تقدم الكلام فيه.

ج. روى الشيخ الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، قال: حدثنا أبو عبد الله الرازي، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن محمد بن سنان، عن عمار، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال: <من زعم أن الله يبدو له في شيء اليوم لم يعلمه أمس فابروا منه><sup>(٧)</sup>.

إسناده ضعيف بالحسن بن الحسين اللؤلؤي:

أما الحسن بن الحسين اللؤلؤي فقد ضعفه ابن بابويه<sup>(٨)</sup>، وذكره الشيخ الطوسي في أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة ولم يوثقه وحكى تضعيف ابن بابويه له مما يظهر موافقته له<sup>(٩)</sup>، وذكره ابن داود في الضعفاء<sup>(١٠)</sup>، وقال السيد

(١) المصدر نفسه، ج٤، ص٥٧٨، ح١، باب (القول عند قبر أبي الحسن موسى عليه السلام وأبي جعفر الثاني وما يجزئ من القول عند كلهم)<sup>(٨)</sup>.

(٢) رجال النجاشي، ص٣٣٣، رقم ٨٩٦. الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢١٦، رقم ٦١١/٢٦.

(٣) الكافي، ج١، ص١٤٨، ح١٠، باب البداء.

(٤) رجال الشيخ الطوسي، ص٢٤٩، رقم ٣٤٧٦/٣٨٥.

(٥) الكافي، ج١، ص١٤٨، ح١١، باب البداء.

(٦) التوحيد، ص٥٤، ب٨٠ (البداء).

(٧) كمال الدين وتمام النعمة، ص٦٩.

(٨) رجال النجاشي، ص٤٠، رقم ٨٣.

(٩) رجال الشيخ الطوسي، ص٤٢٤، رقم ٦١١٠/٤٥.

(١٠) رجال ابن داود، ص٧٢، رقم ٤٠٤. ص٢٣٧، رقم ١١٦.

الخوئي في معجمه: <لا يمكننا الحكم بوثاقة الرجل> (١).

د . روى الشيخ الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، قال: حدثنا أبو عبد الله الرازي، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن محمد بن سنان، عن عمار، عن سماعة، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال: نحو رواية أبي بصير المتقدمة (٢).  
إسناده ضعيف بالحسن بن الحسين اللؤلؤي، وقد تقدم الكلام فيه آنفاً.

### ٣ . الروايات المبيّنة لمعنى البداء

روى محدثو الإمامية روايات كثيرة ومستفيضة في بيان معنى البداء عند إطلاقه على الله تعالى وموقعه من علمه تعالى، وهي:

أ . روايات العلم المكنون، وهي مجموعة من الروايات الصحيحة والحسنة التي نصّت على وقوع التغيير في بعض مراتب فعله تعالى حيث أطلقت هذه الروايات مسمى العلم على فعله تعالى، وأنّ الله تعالى علّمين: أحدهما علّم مخزون عند الله لم يُطع عليه أحدًا من خلقه، والآخر علّم علمه ملائكته ورُسُلُهُ، وعلمه تعالى المخزون يُقدّم منه ما يشاء ويُؤخّر منه ما يشاء ويُثبّت ما يشاء، وهذه الأمور هي في الواقع خصائص بعض مراتب العلم الفعلي لا كلّها، وتتنافى بشكل واضح مع العلم الذاتي، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه المجموعة من الروايات.

ب . روايات المحو والإثبات، وهي مجموعة من الروايات الصحيحة والحسنة التي نصّت أيضاً على وقوع التغيير في بعض مراتب فعله تعالى حيث أطلقت مسمى العلم على فعله تعالى أيضاً، وأنّ الله تعالى علّم: يُقدّم منه ما يشاء، ويُؤخّر منه ما يشاء، ويمحو ما يشاء، ويُثبّت ما يشاء، وهذه هي التغيير خصائص بعض مراتب العلم الفعلي بحسب الاصطلاح الذي هو بعينه فعله تعالى، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه المجموعة من الروايات أيضاً.

ج . رواية الفضيل بن يسار: روى الشيخ الكليني في الكافي عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ربيعي بن عبد الله، عن الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: <مِنَ الْأُمُورِ أُمُورٌ مُؤَفَّقَةٌ عِنْدَ اللَّهِ، يُقَدِّمُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ، وَ يُؤَخِّرُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ> (٣).

إسناده صحيح (٤)، وأمّا محمد بن إسماعيل فتقدم الكلام فيه.

د . رواية محمد بن مسلم: روى الشيخ الكليني في الكافي عن علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: <كما بعث الله نبياً حتى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار له بالعبودية، وخلع الأنداد، وأن الله يقدم ما يشاء، ويؤخر ما يشاء> (٥).  
إسناده حسن (٦).

هـ . رواية الريان بن الصلت: روى الشيخ الصدوق في (عيون أخبار الرضا عليه السلام) عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن الريان بن الصلت، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: <كما بعث

(١) معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٢٩٩، رقم ٢٧٩٣.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، ص ٦٩.

(٣) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٧، باب البداء.

(٤) مرآة العقول، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٨، باب البداء.

(٥) الكافي، ج ١، ص ١٤٧، ح ٣، باب البداء.

(٦) مرآة العقول، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٤، باب البداء.

الله عز وجل نبيا الا بتحريم الخمر، وان يقر له بان الله يفعل ما يشاء، وأن يكون في تراثه الكندر >(١).  
إسناده صحيح >(٢).

و . رواية معلى بن محمد: روى في الكافي عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، قال: **كسئل العالم عليه السلام: كيف علم الله؟ قال: (علم وشاء وأراد وقدر وقضى وأمضى، فأمضى ما قضى، وقضى ما قدر، وقدر ما أراد، فعمله كانت المشيئة، وبمشيئته كانت الإرادة، وإرادته كان التقدير، وتقديره كان القضاء، ويقضائه كان الإمضاء، والعلم متقدم على المشيئة، والمشية ثانياً، والإرادة ثالثاً، والتقدير واقع على القضاء بالإمضاء، فله تبارك وتعالى البدء فيما علم متى شاء، وفيما أراد لتقدير الأشياء، فإذا وقع القضاء بالإمضاء فلا بداء، فالعلم في المعلوم قبل كونه، والمشية في المنشأ قبل عينه، والإرادة في المراد قبل قيامه، والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عياناً ووقتاً، والقضاء بالإمضاء هو المبرم من المفعولات... >(٣).**

إسناده ضعيف بمعلى بن محمد، قال النجاشي: **كضطرب الحديث والمذهب، وكتبه قريبة >(٤)،** وتابعه ابن داود في رجاله و العلامة في الخلاصة >(٥)، وذكره الشيخ في الفهرست ولم يوثقه >(٦)، وذكره في رجاله في أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام ولم يوثقه أيضاً >(٧)، وقال ابن الغضائري في رجاله: **كيعرف حديثه، وينكر، ويروي عن الضعفاء، ويجوز أن يخرج شاهداً >(٨).**

وقد وثقه السيد الخوئي في معجمه، قال: **الظاهر أن الرجل ثقة يعتمد على رواياته، وأما قول النجاشي من اضطرابه في الحديث والمذهب فلا يكون مانعاً عن وثاقته، أما اضطرابه في المذهب فلم يثبت كما ذكره بعضهم، وعلى تقدير الثبوت فهو لا ينافي الوثاقة، وأما اضطرابه في الحديث فمعناه أنه قد يروي ما يعرف، وقد يروي ما ينكر، وهذا أيضاً لا ينافي الوثاقة، ويؤكد ذلك قول النجاشي: (وكتبه قريبة)، وأما روايته عن الضعفاء على ما ذكره ابن الغضائري فهي على تقدير ثبوتها لا تضر بالعمل بما يرويه عن الثقات، فالظاهر أن الرجل معتمد عليه، والله العالم >(٩).**

لكن الأرجح عدم قبول رواياته؛ إذ لم يرد فيه توثيق من المشايخ مع قدحهم بحديثه ومذهبه.  
ورواه الشيخ الصدوق في التوحيد عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، قال: حدثنا محمد بن يعقوب، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن معلى بن محمد، قال: مثله >(١٠).

إسناده ضعيف بمعلى بن محمد، وقد تقدم الكلام فيه آنفاً.

س . رواية مالك الجهني: روى في الكافي عن أحمد بن مهرا، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني، عن علي بن أسباط، عن خلف بن حماد، عن ابن مسكان، عن مالك الجهني، قال: **كسألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله**

(١) عيون اخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١٧، ح ٣٣، ب ٣٠ (فيما جاء عن الرضا عليه السلام من الاخبار المنثورة).

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، ص ٣٦٩، ذيل حديث رقم ٦، ب ٣٤، ما روى عن أبي الحسن موسى بن جعفر في النص. خلاصة الأقوال، ص ٧٠، القسم الاول، الفصل الأول، في الهمة، ب ٧، أحمد، رقم ٣٧. السيد الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ١٢٨، رقم ٥٨٣.

(٣) الكافي، ج ١، ص ١٤٨. ١٤٩، ح ١٦، باب البداء.

(٤) رجال النجاشي، ص ٤١٨، رقم ١١١٧.

(٥) رجال ابن داود، ص ٢٧٩، رقم ٥٠٧. خلاصة الاقوال، ص ٤٠٩، القسم الثاني، الفصل ٢٢، في الميم، ب ٥، معلى، رقم ٢.

(٦) الفهرست، ص ٢٤٧، رقم ٧٣٤ / ٢.

(٧) رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٠٥، رقم ٥٩١٩ / ٣.

(٨) رجال ابن الغضائري، ص ٩٦، رقم ١٤١ / ٢٦.

(٩) السيد الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ١٩، ص ٢٨٠. ٢٨١، رقم ١٢٥٣٦.

(١٠) التوحيد، ص ٣٣٤، ح ٩، ب ٥٤ (البداء).

تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مریم/ ٦٧]، قال: فقال: (لا مقدر ولا مكونا)، قال: وسأنته عن قوله: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان/ ١]، فقال: (كان مقدر غير مذكور)>(١).

إسناده ضعيف(٢).

ح. رواية إسحاق بن عمار: روى في الكافي عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي عبد الله المؤمن، عن إسحاق بن عمار، قال: سمعته يقول: وناس يسألونه يقولون: الأرزاق تقسم ليلة النصف من شعبان؟ قال: فقال: (لا والله ما ذاك إلا في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين، فإن في ليلة تسع عشرة يلتقى الجمعان، وفي ليلة إحدى وعشرين يفرق كل أمر حكيم، وفي ليلة ثلاث وعشرين يمضى ما أراد الله عز وجل من ذلك، وهي ليلة القدر التي قال الله عز وجل: ﴿خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر/ ٣])، قال: قلت: ما معنى قوله: (يلتقى الجمعان)؟ قال: (يجمع الله فيها ما أراد [من] تقديمه وتأخير وإرادته وقضائه)، قال: قلت: فما معنى يمضيه في ثلاث وعشرين؟ قال: (إنه يفرقه في ليلة إحدى وعشرين [مضاؤه] ويكون له فيه البداء، فإذا كانت ليلة ثلاث وعشرين إمضاء فيكون من المحتوم الذي لا يبدو له فيه تبارك وتعالى)>(٣).

إسناده ضعيف بمحمد بن عيسى، وأبي عبد الله المؤمن:

أما محمد بن عيسى فهو محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى، ضعفه أبو جعفر ابن بابويه والشيخ الطوسي(٤).

وأما أبو عبد الله المؤمن فهو زكريا بن محمد، قال النجاشي: كحكي عنه ما يدل على أنه كان واقفاً، و كان مختلط الأمر في حديثه>(٥)، ولم يوثقه أحد من المشايخ.

#### دلالة الروايات

اتضح من خلال ما تقدم أن روايات البداء متكاثرة مستفيضة، بعضها في إثباته بمعناه الصحيح، وبعضها في نفيه بمعناه الباطل المحال على الله تعالى، وبعضها في بيان معناه، وهذه المجموعة من الروايات الواردة في بيان معناه هي أضعاف الروايات الواردة في إثباته بمعناه الصحيح ونفيه بمعناه الباطل المحال على الله تعالى، ومن هنا لا مجال أمام دعوى أن أخبار البداء هي أخبار آحاد، قال السيد المرتضى: كوردت أخبار آحاد لا توجب علماً، ولا تقتضي قطعاً، بإضافة البداء إلى الله تعالى>(٦).

وقد تضمنت الروايات المتقدمة الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في البداء دلالات صريحة لعل أهمها ما يأتي:

أ. إن البداء عنصر مشترك بين الأديان، وقد رافق النبوات الإلهية جميعاً على مر التاريخ البشري مذ بعث الله تعالى آدم عليه السلام إلى خاتم النبيين محمد عليهما السلام، وقد صرحت بهذا المعنى صحبتي زرارة، وهشام بن سالم: <ما عُبد (عُظم) الله بشيء مثل البداء>.

(١) الكافي، ج١، ص١٤٧، ح٥، باب البداء.

(٢) مرآة العقول، ج٢، ص١٣٩، ح٦، باب البداء.

(٣) الكافي، ج٤، ص١٥٨. ١٥٩، ح٨، باب في ليلة القدر.

(٤) رجال النجاشي، ص٣٣٣، رقم ٨٩٦. الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢١٦، رقم ٢٦١١/٢٦.

(٥) رجال النجاشي، ص١٧٢، رقم ٤٥٣.

(٦) المرتضى، مجموعة رسائل، ج١، ص١١٧، مسألة البداء وحقيقته.

ب. إنَّ البداء المستلزم لنسبة الجهل إلى الباري تعالى محال على الله تعالى ومنزه عنه الحق جل وعلا، وقد صرّحت بهذا المعنى صحيحة عبد الله بن سنان: <ما بدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدو له>، فهذه الصحيحة صريحة الدلالة على تنزه الحق تعالى عن المعنى الباطل للبداء المستلزم لنسبة الجهل إليه تعالى عن ذلك علواً كبيراً، على أنَّ العقل يجزم ببطلانه، وهو قرينة قاطعة تمنع ما ادعاه المخالف من ظهور روايات البداء في المعنى الباطل (١).

ج. إنَّ المعنى المتيقن من الروايات الواردة في البداء هو وقوعه في بعض مراتب فعله تعالى، وهو بعينه مضمون قوله تعالى: {يُمَحِّدُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد/ ٣٩]، وذلك مقابل اليهود الذين قالوا بأنَّ الله تعالى قد فرغ من الأمر، وقد صرّحت بهذا المعنى صحيحة الفضيل بن يسار: <مِنَ الْأُمُورِ أُمُورٌ مُؤَفَّقَةٌ عِنْدَ اللَّهِ، يُقَدِّمُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ، وَ يُؤَخِّرُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ> (٢)، وصحيحة هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، في بيان الآية الكريمة الآتفة، قال: <وَهَلْ يُمَحِّدُ إِلَّا مَا كَانَ ثَابِتاً؟ وَهَلْ يُثْبِتُ إِلَّا مَا لَمْ يَكُنْ؟> (٣).

فالمقصود من البداء عند نسبه لله تعالى هو إقرار العبد بأنَّ الباري عزَّ وجلَّ يفعل ما يشاء ويعدم ما يشاء ويخلق مكانه ما يشاء، ويقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء، ويأمر بما شاء وكيف شاء، وما عظم الله عز وجل بشيء أفضل من الإقرار بأنَّ له الخلق والأمر، والتقديم، والتأخير، وإثبات ما لم يكن ومحو ما قد كان، وإلا فيستحيل وقوع البداء والتغيير في علمه تعالى الذاتي بحسب الاصطلاح، وهو محل اتفاق في الواقع بين علماء الإمامية، فلا بداء ولا تغيير في العلم الذاتي؛ لأنَّه عين الذات المتعالية، واتفقوا أيضاً على ثبوت لوح المحو والإثبات ووقوع التغيير فيه، وأنَّ هذا اللوح مخلول من مخلوقات الحق تعالى، وهو تحديداً متعلق البداء، لكنهم اختلفوا في بيان حقيقة هذا المخلوق (لوح المحو والإثبات).

ويرى صدر الدين أنَّ البداء هو مذهب خواص أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام، قال في الشواهد: «مسألة البداء التي هي مذهب سادة أئمتنا عليهم السلام ولا يقول بها إلا الخواص» (٤)، ومعناه وقوع التغيير في بعض مراتب العلم الفعلي؛ ولذا فهو لا يستلزم إنكار علم الله تعالى أو نسبة الجهل إليه تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

فالبداء وإنَّ كان يعني الظهور بعد الخفاء إلا أنَّ ذلك ممنوع في مرتبة الذات الإلهية، ولا يستلزم وقوعه في بعض مراتب العلم الفعلي إنكار العلم أو نسبة الجهل، فهو بهذا المعنى من صفات الفعل، وقد استعمل العلم بمعنى الفعل في الكثير من الآيات الكريمة، كقوله تعالى: {لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ} [الجن/ ٢٨]، فالعلم هنا من صفات الفعل.

ولا يقع التغيير في كلِّ مراتب العلم الفعلي بل في خصوص المرتبة المعبر عنها بلوح المحو والإثبات الذي هو آخر مراتب العلم الفعلي وهو المسمى عنده بالقدر؛ إذ ينطوي العلم الفعلي على مراتب متعددة، منها مرتبة أم الكتاب وهذه المرتبة لا يقع فيها بداء، ومنها مرتبة اللوح المحفوظ وهذه المرتبة لا يقع فيها بداء أيضاً، وهي لا تحتمل التغيير والزيادة والنقصان، ومنها مرتبة لوح المحو والإثبات (القدر) وهي التي يقع فيها البداء، وهو يتم أيضاً في إطار ما هو موجود في أم الكتاب وبما لا يشذ عن نطاق السنن المكنونة التي لا تحتمل التحويل والتبديل، وبذلك لا يستدعي البداء ولا يلزم التغيير في العلم، وإنما التغيير في مظاهر علمه الفعلي التي تتعكس فيها تقاديره (٥).

وقد أشارت لهذا المعنى روايات العلم المخزون المتقدمة، فهذه المجموعة من الروايات وإنَّ كانت غير ناضرة

(١) ابن تيمية، منهاج السنة، ج٢، ص٣٩٥. دره التعارض، ج٥، ص١٧٩.

(٢) الكافي، ج١، ص١٤٧، ح٧، باب البداء.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤٧، ح٢.

(٤) صدر المتألهين، الشواهد الربوبية، ص٥٧، الشاهد الثالث في الإشارة إلى واجب الوجود، الإشراق الثاني عشر في نواذر حكيمية.

(٥) صدر المتألهين، الحكمة المتعالية، ج٦، ص٢٩٠. ٢٩١، الموقف الثالث، فصل (١٣) في مراتب علمه بالأشياء.

للاصطلاحات الفلسفية والكلامية، ولا يجوز تحميلها على الاصطلاحات المتأخرة عن زمن صدورها، لكنها صريحة في إثبات مرتبة من العلم يقع فيها التغيير، وقد مرَّ أن هذه المرتبة هي بعينها فعله ومعلوله ومخلوقه تعالى، فلا اختلاف بين فعله تعالى وعلمه الفعلي المشار إليها في هذه الروايات إلا بحسب الاعتبار، فهي فعله تعالى باعتبار، وعلمه تعالى باعتبار آخر، وبالجملة أن معنى الروايات بقرينة السياق هو أن هناك وقائع وأفعال وحوادث قد أخبر بها الباري تعالى ملائكته ورسله وأنبيائه، وهناك وقائع وأفعال وحوادث لم يخبرهم بها، فما أخبرهم به واقع لا محالة، وما لم يخبرهم به قد يقع به البداء، ومن هنا فالروايات ناضرة لفعله تعالى، وهو بعينه العلم الفعلي بحسب الاصطلاح، وهي صريحة في وقوع البداء في نوع من أنحاء هذا العلم وعدم وقوع في نوع آخر منه، وبعبارة أخرى: الروايات تدل بوضوح تام على وقوع البداء في بعض مراتب العلم الفعلي وعدم وقوع في مراتب أخرى من هذا العلم.

إذن، البداء لا يقع في العلم الذاتي بحسب الاصطلاح؛ لأنه عين الذات الإلهي، ولا يقع أيضاً في جلّ مراتب العلم الفعلي كالمرتبة المعبر عنها بالكتاب المبين والمرتبة المعبر عنها باللوح المحفوظ بل يقع في خصوص المرتبة المعبر عنها بلوح المحو والإثبات من مراتب العلم الفعلي، فهذا هو حاصل المستفاد من كلمات صدر الدين (١).

لكن يمكن أن يقال: إن البداء وإن كان لا يتنافى مع العلم الفعلي غير أن إطلاق هذا اللفظ (أي لفظ البداء) على الباري تعالى هو من باب المشاكلة، وهو باب واسع في كلام العرب، فإنه سبحانه في مجالات خاصة يعبر عن فعل نفسه بما يعبر به الناس عن فعل أنفسهم، وما ذلك إلا لأجل المشاكلة الظاهرية، وقد صرح بها القرآن الكريم في مواضع عديدة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء/ ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران/ ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال/ ٣٠]، وقال تعالى: ﴿قِيلَ الْيَوْمَ نَسِئُكُمْ كَمَا نَسِئْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الجاثية/ ٣٤]، وقال تعالى: ﴿قَالِ يَوْمَ نَسِئُكُمْ كَمَا نَسِئُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ [الأعراف/ ٥١].

فلا شك في أنه سبحانه لا يخدع ولا يمكر ولا ينسى؛ لأنها من صفات الإنسان الضعيف، ولكنه سبحانه وصف أفعاله بما وصف به أفعال الإنسان من باب المشاكلة، والجميع كناية عن إبطال خدعهم ومكرهم وحرمانهم من مغفرتهم سبحانه وبالتالي عن جنته ونعيمها.

وعلى ضوء ذلك فلا غرو في أن نعبر عن فعله بما نعبر عن أفعالنا، إذا كان التعبير مقروناً بالقرينة الدالة على المراد، فإذا ظهر الشيء بعد الخفاء، فيما أنه بداء بالنسبة إلينا نوصف فعله سبحانه به أيضاً وفقاً للمشاكلة، وإلا فهو في الحقيقة بداء من الله للناس، ولكنه يتوسّع كما يتوسّع في غيره من الألفاظ، ويقال بدا لله تمشياً مع ما في حسابان الناس وأذهانهم وقياس أمره سبحانه بأمرهم، ولا مانع في ذلك بحسب قواعد اللغة إذا كانت هناك قرينة على المجاز والمشاكلة.

ومن هنا يتضح أن مجرد ثبوت روايات البداء لا يدل بالضرورة على العلم الفعلي، كما أن إنكار العلم الفعلي لا يسد الباب أمام توجيه البداء؛ لوجود القرينة القاطعة على إرادة المعنى الصحيح من لفظ (البداء) عند نسبته إلى الباري تعالى.

ويرى العلامة المجلسي أن أئمة أهل البيت عليهم السلام إنما بالغوا في مسألة البداء رداً على اليهود الذين يقولون: (إن الله قد فرغ من الأمر وعلى النظام)، وبعض المعتزلة الذين يقولون: (إن الله خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن معادن ونباتاً وحيواناً وإنسان، ولم يتقدم خلق آدم على خلق أولاده، والتقدم إنما يقع في ظهورها لا في حدوثها ووجودها)، وإنما أخذوا هذه المقالة من أصحاب الكمون والظهور من الفلاسفة، وعلى بعض الفلاسفة القائلين بالعقول والنفوس الفلكية، وبأن الله تعالى لم يؤثر حقيقة إلا في العقل الأول، فهم يعزلونه تعالى عن ملكه، وينسبون الحوادث إلى هؤلاء، فنفوا عليهم السلام ذلك وأثبتوا أنه تعالى كل يوم في شأن من إعدام شيء

(١) المصدر نفسه، ص ٢٩٠ . ٢٩٤ . المبدأ والمعاد، ص ١٢٦، فصل في مراتب علمه تعالى بالأشياء .

وإحداث آخر، وإماتة شخص وإحياء آخر إلى غير ذلك؛ لئلا يتركوا العباد التضرع إلى الله ومسألته وطاعته والتقرب إليه بما يصلح أمور دنياهم وعقباهم، وليرجوا عند التصديق على الفقراء وصلة الأرحام وبر الوالدين والمعروف والإحسان ما وعدوا عليها من طول العمر وزيادة الرزق وغير ذلك (١).

ويرى أنّ الله تعالى قد خلق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات، أحدهما: اللوح المحفوظ الذي لا تغير فيه أصلاً وهو مطابق لعلمه تعالى، والآخر: لوح المحو والإثبات، فيثبت فيه شيئاً ثم يمحوه؛ لحكم كثيرة (٢)، فالبداء يقع في لوح المحو والإثبات الذي هو مخلوق من مخلوقات الله تعالى، ولا مانع من وقوع التغير في فعله تعالى.

#### المبحث الثالث: شبهات البداء

لعل إشكالية المسألة نشأت من اقتصار محدثي الإمامية في علمه تعالى على العلم الذاتي، فقد منعوا بحسب ظاهر كلماتهم من اشتراكه بين صفات الذات والفعل؛ ولذا أشكل الأمر عليهم في الجمع بين علم الله تعالى والقول بالبداء، فاضطروا إلى حمل البداء على بعض المعاني المستعمل فيها هذا اللفظ مستعينين بالقرينة المتصلة تارة وبالقرينة المنفصلة تارة أخرى، لكن نرى أنّ البداء لو ثبت فهو أدل دليل على العلم الفعلي، وأنّ العلم مشترك بين صفات الذات والفعل.

وقد استفاضت الروايات كما تقدم في بيان معنى البداء عند نسبته إلى الباري تعالى وتزويجه تعالى عن المعنى الباطل لهذا اللفظ عند نسبته إليه تعالى، على أنّ ضرورة العقل حاکمة بنفي المعنى الباطل له عند نسبته إلى الباري تعالى، فهذه الضرورة بمعنية تلك الروايات تشكل قرينة قاطعة على إرادة بعض الوجوه الصحيحة من البداء عند نسبته إلى الحق تعالى، ومن هنا لو فرض إطلاق لفظ البداء في الروايات المثبتة له فهو مع ذلك لا يشمل المعنى الباطل له بضرورة العقل والنقل؛ لأنّ الظاهر حجة ما لم تقم قرينة على خلافة حيث يتعين حينئذ الأخذ بمدلولها، وضرورة العقل بنفي المعنى الباطل للبداء عند نسبته للباري تعالى تكفي وحدها كقرينة في المورد فكيف إذا استفاضت الروايات في تأكيد هذه الضرورة.

لكن مع ذلك فقد أثرت بعض الشبهات حول مسألة البداء حتى تمادى بعض المخالفين في التشهير بالمسألة على الإمامية بالرغم من صريح كلماتهم ووضوح برهانهم ومبانيهم العقلية التي تأبى عن نسبة المعنى الباطل للبداء إلى الباري تعالى، وستعرض هنا لشبهة واحدة فقط مع ما يمكن أن يقال في جوابها، وهي الأهم في الباب:

(١) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج٤، ص١٢٩. ١٣٠، ذيل حديث رقم ٧٠، باب البداء.

(٢) قال في البحار: «بالغوا في البداء ردّاً على اليهود الذين يقولون: (إنّ الله قد فرغ من الأمر)، وعلى النظام، وبعض المعتزلة الذين يقولون: (إنّ الله خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن معادن ونباتاً وحيواناً وإنساناً، ولم يتقدم خلق آدم على خلق أولاده، والتقدم إنما يقع في ظهورها لا في حدوثها ووجودها)، وإنما أخذوا هذه المقالة من أصحاب الكمون والظهور من الفلاسفة، وعلى بعض الفلاسفة القائلين بالعقول والنفوس الفلكية، وبأنّ الله تعالى لم يؤثر حقيقة إلا في العقل الأول فهم يعزلونه تعالى عن ملكه، وينسبون الحوادث إلى هؤلاء، فنفوا<sup>٨</sup> ذلك وأثبتوا أنه تعالى كلّ يوم في شأن من إعدام شيء وإحداث آخر، وإماتة شخص وإحياء آخر إلى غير ذلك، لئلا يتركوا العباد التضرع إلى الله ومسألته وطاعته والتقرب إليه بما يصلح أمور دنياهم وعقباهم، وليرجوا عند التصديق على الفقراء وصلة الأرحام وبر الوالدين والمعروف والإحسان ما وعدوا عليها من طول العمر وزيادة الرزق وغير ذلك. ثم اعلم أنّ الآيات والايخبات تدل على أنّ الله خلق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات، أحدهما: اللوح المحفوظ الذي لا تغير فيه أصلاً وهو مطابق لعلمه تعالى، والآخر: لوح المحو والإثبات فيثبت فيه شيئاً ثم يمحوه؛ لحكم كثيرة لا تخفى على أولي الأبواب... والتغيير الواقع في هذا اللوح مسمى بالبداء، إمّا لأنه مشبه به كما في سائر ما يطلق عليه تعالى من الابتلاء والاستهزاء والسخرية وأمثالها، أو لأنه يظهر للملائكة أو للخلق إذا أخبروا بالأول خلاف ما علموا أولاً [المصدر نفسه، ص١٣٠. ١٣١].



هل يستلزم القول بالبداء نسبة الجهل إلى الله تعالى؟

قال ابن تيمية ضمن كلامه في التشهير ببعض وجوه المذهب: <فرارة بن أعين وأمثاله يقولون: (يجوز البداء عليه [تعالى])، و (أنه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهره له من خطئه...)، وكذلك هشام بن الحكم وزرة بن أعين وأمثالهما ممن يقول: (إنه يعلم ما لم يكن عالماً به)> (١).

الجواب:

إن معنى البداء الذي تقول به الإمامية هو عبارة عن تغيير المصير بالعمل الصالح والطالح كما تقدم، فإذا كان إطلاق لفظ البداء على هذا المعنى غير صحيح فليطلق عليه أي لفظ آخر، لكن زعم أن علماء الإمامية ينسبون ال (بداء) بمعناه الفاسد إلى الله تعالى بعيد كل البعد عن الإنصاف بعد ما تقدم من تصريح علمائهم ومروياتهم بأن مقصودهم من نسبة البداء إلى الله تعالى هو المعنى الصحيح الذي نسبه جمهور المسلمين للباري تعالى، ويظهر من مجموعة روايات البداء أن أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا واقفين على ما ستلوكة أسنة البعض في مخالفة البداء، فسعوا إلى توضيح الالتباس، ودرء الشبهة، واستنصال سوء الفهم من الجنور، هذا لو قدر أن مناوءة البداء ترجع إلى سوء فهم والتباس في التلقي فعلاً، وليس إلى غرض مبيت وموقف مبني على أساس اللجاجة والعناد!!! لكن رغم ذلك نجد ابن تيمية واتباعه يزعمون أن الإمامية ينسبون المعنى الباطل للبداء الذي يستلزم الجهل والترديد إلى الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً، وقد اتضح لك مما تقدم فساد هذا الزعم، وإنه أبعد ما يكون عن الحقيقة والواقع، وأن سائقه الهوى والتعصب المذموم.

وتعمقاً في الجواب نضيف الآتي؛ لكي لا يبقى أي عذر بعد ذلك لمن افتري على الإمامية بنسبة هذه المقولة الفاسدة إليهم:

أولاً: إطلاق لفظ البداء على الباري تعالى في مرويات السنة

إن إطلاق لفظ ال (بداء) على الله سبحانه قد ورد في أحاديث كثيرة أخرجها محدثو السنة وحفاظهم، ولا يختص إطلاق هذا اللفظ على الحق تعالى بمرويات علماء الشيعة، وإليك طائفة من روايات السنة في المورد:

أ . حديث أبي هريرة: أخرج البخاري في صحيحه عن أحمد بن إسحاق، حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا همام، حدثنا إسحاق بن عبد الله، قال: حدثني عبد الرحمن بن أبي عمرة، أن أبا هريرة حدثه: أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم. وحدثني محمد، حدثنا عبد الله بن رجاء، أخبرنا همام، عن إسحاق بن عبد الله، قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي عمرة، أن أبا هريرة رضي الله عنه حدثه: <أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن ثلاثة في بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى، بدا لله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكا، فأتى الأبرص، فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: لون حسن، وجلد حسن، قد قدرني الناس...)> (٢).

وأخرج في صحيحه أيضاً عن إبراهيم بن حمزة، قال: حدثني ابن أبي حازم والدروردي، عن يزيد عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: <أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمساً ما تقول ذلك يبقى من درنه؟ قالوا: لا يبقى من درنه شيئاً، قال: (فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بها الخطايا)> (٣).

وأخرجه مسلم في صحيحه عن قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث ح، وقال قتيبة حدثنا بكر (يعني ابن مضر)، كلاهما عن

(١) ابن تيمية، منهاج السنة، ج٢، ص٣٩٥.

(٢) صحيح البخاري، ج٣، ص١٢٧٦، ح٣٢٧٧، كتاب الأنبياء، ب٥١ (ما ذكر عن بني اسرائيل).

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٩٧، ح٥٠٥، كتاب مواقيت الصلاة، ب٥ (الصلوات الخمس كفارة).

ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (وفي حديث بكر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول): نحوه (١).

وأخرجه الترمذي في سننه عن قتيبة، حدثنا الليث، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، نحوه (٢).

وقد صحح الترمذي إسناده وكذا الألباني (٣).

وأخرج مسلم في صحيحه عن يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر، جميعاً عن إسماعيل بن جعفر، قال: ابن أيوب حدثنا إسماعيل، أخبرني العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: <(ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات)؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط> (٤).

وأخرجه الترمذي في سننه عن علي بن حجر، أخبرنا إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: نحوه (٥).

وقد صحح الألباني إسناده (٦).

ب . حديث عبد الله بن عمرو: أخرج عبد الله في زوائده على مسند أبيه أحمد من طريق إسماعيل بن إبراهيم يعني بن علي، أنا أبو حيان، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، قال: <جلس ثلاثة نفر من المسلمين إلى مروان بالمدينة فسمعوه وهو يحدث في الآيات أن أولها خروج الدجال، قال: فانصرف نفر إلى عبد الله بن عمرو فحدثوه بالذي سمعوه من مروان في الآيات، فقال عبد الله: لم يقل مروان شيئاً، قد حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك حديثاً لم أنسه بعد، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن أول الآيات خروجا طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة ضحى، فأيتهما كانت قبل صاحبتهما فالأخرى على أثرها)، ثم قال عبد الله وكان يقرأ الكتب: وأظن أولها خروجا طلوع الشمس من مغربها وذلك أنها كلما غربت أتت تحت العرش فسجدت واستأذنت في الرجوع، فأذن لها في الرجوع، حتى إذا بدا لله أن تطلع من مغربها فعلت كما كانت تفعل أتت تحت العرش فسجدت فاستأذنت في الرجوع، فلم يرد عليها شيء...> (٧).

وقد صحح شعيب الأرنؤوط إسناده على شرط الشيخين (٨).

ورواه بهذا اللفظ الهتمي في زوائده عن أحمد والبخاري والطبراني في الكبير وتعقبه بقوله: كرواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح> (٩).

ج . حديث أبي موسى الأشعري: أخرج عبد الله في زوائده على مسند أبيه أحمد بن حنبل من طريق حسن بن موسى

(١) صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٦٢، ح ٢٨٣ / ٦٦٧، كتاب الصلاة، ب ٥١ (باب المشي إلى الصلاة تمحى به الخطايا وترفع به الدرجات).

(٢) سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٥١، ح ٢٨٦٨، كتاب الأمثال، ب ٥ (مثل الصلوات الخمس).

(٣) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

(٤) صحيح مسلم، ج ١، ص ٤١ / ٢٥١، كتاب الطهارة، ب ١٤ (فضل إسباغ الوضوء على المكاره).

(٥) سنن الترمذي، ج ١، ص ٧٢، ح ٥١، أبواب الطهارة، ب ٣٩ (ما جاء في إسباغ الوضوء).

(٦) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

(٧) مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٠١، ح ٦٨٨١، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو.

(٨) المصدر نفسه، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

(٩) مجمع الزوائد، ج ٨، ص ١٦، ح ١٢٥٧٩، تابع كتاب الفتن، ب ٨٤ (طلوع الشمس من مغربها).

وعفان، قالوا: ثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن عمارة، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يجمع الله عز وجل الأمم في صعيد يوم القيامة فإذا بدا لله عز وجل أن يصدع بين خلقه مثل لكل قوم ما كانوا يعبدون فيتبعونهم حتى يقحمونهم النار ثم يأتينا ربنا عز وجل ونحن على مكان رفيع فيقول من أنتم فنقول نحن المسلمون فيقول ما تنتظرون فيقولون ننتظر ربنا عز وجل قال فيقول وهل تعرفونه ان رأيتموه فيقولون نعم فيقول كيف تعرفونه ولم تروه فيقولون نعم انه لا عدل له فيتجلى لنا ضاحكا فيقول أبشروا أيها المسلمون فإنه ليس منكم أحد إلا جعلت مكانه في النار يهوديا أو نصرانيا>(١).

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده عن الحسن بن موسى، ثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن عمارة، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، نحوه(٢).

وقد وقع الكلام في سنده من جهة علي بن زيد(٣)، وهو علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان القرشي التيمي أبو الحسن البصري المكفوف، روى له البخاري في "الأدب"، و مسلم مقروناً ب ثابت البناني، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال المزي: <وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صالح الحديث>... وقال الترمذي: (صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي (يوقفه) غيره)... وقال أبو أحمد بن عدي: (لم أر أحدا من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه)... وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل: (كان وهيب يضعف على بن زيد يقول: "من يكتب عن علي بن زيد؟!")، قال: فذكرت ذلك لحماد بن سلمة، فقال: "علي بن زيد كان لا يجالسه إلا الأشراف"، قال: وكان يقال: "أبو وهيب كان حائكا"، وفي رواية قال: (قلت لحماد بن سلمة: "زعم وهيب أن علي بن زيد لا يحفظ الحديث"، قال: "من أين كان وهيب يقدر على مجالسة علي، إنما كان يجالس علياً وجوه الناس")... وقال خالد بن خدش، عن حماد بن زيد: (سمعت سعيد الجبري يقول: "أصبح فقهاء البصرة عميانا ثلاثة: قتادة، وعلي بن زيد، والأشعث الحداني">(٤).

وقال الذهبي: <أحد الحفاظ>(٥)، وقال في موضع آخر: <الإمام أبو الحسن التيمي القرشي البصري الأعمى عالم البصرة.. ولد أعمى، وهو من أوعية العلم>(٦).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني عن الساجي: <كان من أهل الصدق>(٧).

وذكره العجلي في معرفة النقات(٨).

د . حديث عامر بن عبد الرحمن بن نسطاس: أخرج عبد الرزاق في مصنفه (كتاب الزكاة، باب الخرص) عن ابن جريج، قال: أخبرني عامر بن عبد الرحمن بن نسطاس عن خير، قال: <فتحها النبي صلى الله عليه وسلم وكانت جمعاء له حرثها ونخلها، ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رقيق فصالح النبي صلى الله عليه وسلم اليهود على أنكم تكفونا العمل ولكم شطر الثمر على أن أقركم ما بدا لله ورسوله، فذلك حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم بن رواحة يخرصها بينهم، فلما خيرهم أخذت يهود الثمر، فلم يزل خير بيد اليهود على صلح النبي صلى الله

(١) مسند أحمد، ج٤، ص٤٠٧، ح١٩٦٧١، مسند الكوفيين، حديث أبي موسى الأشعري.

(٢) مسند عبد بن حميد، ج١، ص١٩١، ح٥٤٠، ب ١١١ (أبو موسى الأشعري).

(٣) المصدر نفسه، الأحاديث منيعة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

(٤) المزي، تهذيب الكمال، ج٢٠، ص٤٣٨. ٤٤٣، رقم ٤٠٧٠.

(٥) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٤٠، رقم ٣٩١٦.

(٦) الذهبي، تنكرة الحفاظ، ج١، ص١٤٠. ١٤١، رقم ١٣٣.

(٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٨٤، رقم ٥٤٥.

(٨) العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة النقات، ج٢، ص١٥٤، رقم ١٢٩٨.

عليه وسلم حتى كان عمر فأخرجهم، فقالت اليهود: ألم يصالحنا النبي صلى الله عليه وسلم على كذا وكذا، قال بلى على أن نقركم ما بدا لله ولرسوله فهذا حين بدا لي إخراجكم، فأخرجهم ثم قسمها بين المسلمين الذين افتتحوها مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعط منها أحدا لم يحضر افتتاحها، قال: فأهلها الآن المسلمون ليس فيها اليهود>(١). وأخرجه في مصنفه أيضاً بهذا الإسناد في كتاب البيوع، باب ضمن البذر إذا جاءت المشاركة، نحوه(٢). إسناده مرسل.

#### دلالة الروايات:

إن قوله في حديث أبي هريرة: **كبدأ الله أن يبتليهم**>، صريح الدلالة على إطلاق لفظ البدء على الله تعالى، وكذا قوله في حديث أبي موسى: **فإذا بدا لله عز وجل أن يصدع بين خلقه**>، وفي حديث عامر بن عبد الرحمن بن نسطاس: **على أن أقركم ما بدا لله ورسوله**>.

كما أن قوله في حديث عبد الله بن عمرو: **حتى إذا بدا لله أن تطلع من مغربها**>، صريح الدلالة على أن إطلاق لفظ البدء على الله تعالى كان جارياً على السنة الصحابة، وكذا قوله في حديث عامر بن عبد الرحمن بن نسطاس: **كبلى على أن نقركم ما بدا لله ورسوله**>.

وعليه: فالقول بأن إطلاق لفظ ال (بدء) على الله تعالى لم يرد إلا في مرويات الشيعة غفلة منشأها قلة التدبر في روايات البدء من طرق السنة؛ فإنها مستفيضة وصريحة الدلالة على إطلاق هذا اللفظ على الباقي تعالى سواء على لسان النبي الكريم عليهما السلام أو الصحابة.

#### ثانياً: تغيير القضاء غير المحتوم في مرويات السنة

إن تغيير القضاء الإلهي غير المحتوم بالصدقة والدعاء وضروب البر، قد ورد في أحاديث كثيرة أخرجها محدثو السنة وحفاظهم، ولا يختص ذلك بمرويات علماء الشيعة، وإليك طائفة من روايات السنة في المورد:

أ. حديث ابن عباس: أخرج الحاكم في مستدركه عن أبي العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا روح بن عبادة، ثنا حماد بن سلمة، عن سليمان التيمي، عن عكرمة، عن ابن عباس في قول الله عز وجل **يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ** {الرعد/ ٣٩}، قال: **من أحد الكتابين، هما كتابان {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ} من أحدهما و يثبت و عنده أم الكتاب أي جملة الكتاب**>(٣).

وقد صحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي في التلخيص(٤).

وأخرج في مستدركه أيضاً عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا حامد بن محمود، ثنا إسحاق بن سليمان الرازي، ثنا حنظلة، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: **لا ينفع الحذر من القدر و لكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر**>(٥).

وقد صحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي في التلخيص(٦).

(١) مصنف عبد الرزاق، ج ٤، ص ١٢٤، ح ٧٢٠٧، كتاب الزكاة، باب الخرص.

(٢) المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٠٢، ح ١٤٤٨٥، كتاب البيوع، باب ضمن البذر إذا جاءت المشاركة.

(٣) المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٣٨٠، ح ٣٣٣٢، كتاب التفسير، تفسير سورة الرعد.

(٤) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

(٥) المصدر نفسه، ح ٣٣٣٣.

(٦) المصدر نفسه، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

ب . حديث ابن عمر: أخرج الطبراني في الأوسط عن يعقوب بن إسحاق، حدثني أبي، ثنا محمد بن جابر، عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: **{يَمُحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ}** إلا الشقوة والسعادة والحياة والموت>(١).

وقد وقع الكلام في سننه من جهة محمد بن جابر (٢)، وهو محمد بن جابر بن سيار بن طلق السحيمي الحنفي أبو عبد الله اليمامي، روى له أبو داود ابن ماجه، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في التقریب: **محمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي اليمامي أبو عبد الله، أصله من الكوفة، صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه، وخلص كثيراً، وعمي فصار يلقتن، ورجحه أبو حاتم على بن لهيعة>(٣).**

وقال ابن عدي: **وكان إسحاق يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخ هم أفضل منه وأوثق، وقد روى عن محمد بن جابر كما ذكرت من الكبار أيوب وابن عون وهشام بن حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ممن نكرتهم، ولولا أن محمد بن جابر في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم، وقد خالف في أحاديث، ومع ما تكلم فيه من تكلم يكتب حديثه>(٤).**

وقال ابن الترمذاني (ت/ ٧٤٥هـ) في الجوهر النقي: **وقال الفلاس: (صدوق)>(٥).**  
ونكره ابن حبان في الثقات(٦).

ج . حديث جبير بن مطعم: أخرج البخاري في صحيحه عن إبراهيم بن المنذر، قال: حدثني معن، عن مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب)>(٧).**  
وأخرجه مسلم في صحيحه عن حرمة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، نحوه(٨).

وأخرجه الترمذاني في سننه عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، نحوه(٩).  
وقد صحح الألباني إسناده(١٠).

د . حديث عبد الله بن مسعود: أخرج عبد الله في زوائده على مسند أبيه أحمد بن حنبل من طريق محمد بن عبيد، ثنا أبان بن إسحاق، عن الصباح بن محمد، عن مرة الهمداني، عن عبد الله بن مسعود، قال: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم، وإن الله عز وجل يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب**

(١) المعجم الأوسط، ج٩، ص١٧٩، ح٩٤٧٢، من اسمه يعقوب.

(٢) مجمع الزوائد، ج٧، ص١٢٧، ح١١٠٩٤، كتاب التفسير، ب١٤ (سورة الرعد).

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٤٧١، رقم ٥٧٧٧.

(٤) ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٦، ص١٥٣.

(٥) ابن الترمذاني، علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني، الجوهر النقي، ج٢، ص٧٨.

(٦) ابن حبان، الثقات، ج٧، ص٤٠٢، رقم ١٠٦٠٩.

(٧) صحيح البخاري، ج٣، ص١٢٩٩، ح٣٣٣٩، كتاب المناقب، ب١٥ (ما جاء في أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم). ج٤، ص١٨٥٨، ح٤٦١٤، كتاب التفسير، ب٣٧١ (سورة الصف).

(٨) صحيح مسلم، ج٤، ص١٨٢٨، ح١٢٥/٢٣٥٤، كتاب الفضائل، ب٣٤ (ي أسماءه صلى الله عليه وسلم).

(٩) سنن الترمذاني، ج٥، ص١٣٥، ح٢٨٤٠، كتاب الألب، ب٦٧ (ما جاء في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم).

(١٠) المصدر نفسه، الأحاديث منبذة بإحكام الالباني عليها.

ولا يعطي الدين إلا لمن أحب فمن أعطاه الله الدين فقد أحبه، والذي نفسي بيده لا يسلم عبد حتى يسلم قلبه ولسانه، ولا يؤمن حتى يأمن جاره بوائقه)، قالوا: وما بوائقه يا نبي الله؟ قال: (غشمه وظلمه، ولا يكسب عبد ما لا من حرام فينفق منه فيبارك له فيه، ولا يتصدق به فيقبل منه، ولا يترك خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار، إن الله عز وجل لا يمحو السيئ بالسيئ ولكن يمحو السيئ بالحسن، إن الخبيث لا يمحو الخبيث) >(١).

وأخرجه البزار في مسنده عن عبدة بن عبد الله، قال: أنا محمد بن عبيد، قال: أنا أبان بن إسحاق، عن الصباح بن محمد، عن مرة، عن عبد الله بن مسعود، نحوه(٢).

رواه الهيثمي في زوائده عن أحمد وتعقبه بقوله: كرواه أحمد، ورجاله وثقوا، وفي بعضهم خلاف >(٣)، ومقتضى القاعدة عندهم أن يكون إسناده حسن.

هـ . حديث أبي الدرداء: أخرج الطبراني في الأوسط عن مطلب بن شعيب، ثنا عبد الله بن صالح، حدثني الليث، حدثني زيادة بن محمد الأنصاري، ثنا محمد بن كعب القرظي، عن فضالة بن عبيد، عن أبي الدرداء، قال: <قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ينزل الله تبارك وتعالى في آخر ثلاث ساعات تبقى من الليل فينظر في الساعة الأولى منهن في الكتاب الذي لا ينظر فيه أحد غيره فيمحو ما يشاء ويثبت، ثم ينظر في الساعة الثانية في جنة عدن وهي مسكنه الذي يسكن ولا يكون معه فيها إلا الأنبياء والشهداء والصديقون، وفيها ما لم يره أحد ولا يخطر على قلب بشر، ثم يهبط في آخر ساعة من الليل فيقول ألا مستغفر يستغفري فأغفر له ألا سائل يسألني فأعطيه ألا داع يدعوني فأستجيب له حتى يطلع الفجر، فذلك قوله: ﴿وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا﴾ فيشهده الله وملائكته >(٤).

وقد وقع الكلام في سنده من جهة زيادة بن محمد الأنصاري(٥)، لكن لم يقدح فيه أحد من جهة صدقة وإنما غاية ما قيل فيه أنه منكر الحديث.

وحديث نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا من الأحاديث الصحيحة عندهم، وقد أخرجه حفاظهم ومحدثوهم بطرق صحيحة كثيرة وألفاظ متعددة، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب (وهو ابن عبدالرحمن القاري)، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: <ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأول، فيقول: (أنا الملك أنا الملك، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له، من ذا الذي يسألني فأعطيه، من ذا الذي يستغفري فأغفر له)، فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر >(٦)، ولا مجال للتبع طرقه هنا.

و . حديث المغيرة بن شعبة: أخرج الطبراني في الكبير والأوسط عن بشر بن موسى ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، قالوا: ثنا فروة بن أبي المغراء، ثنا القاسم بن مالك المزني، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، قال: سمعت المغيرة بن شعبة، قال: <قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يخرج قوم من النار فيدخلون الجنة، فيسمون الجنميون في الجنة، فيدعون الله أن يحول عنهم ذلك الاسم، فيمحو الله عنهم، فإذا خرجوا من النار نبتوا كما ينبت فيه).

(١) مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ٣٨٧، ح ٣٦٧٢، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود.

(٢) مسند البزار، ج ٥، ص ٣٩٢، ح ٢٠٢٦، مسند عبد الله بن مسعود، مرة الهمداني عن عبد الله بن مسعود.

(٣) مجمع الزوائد، ج ١٠، ص ٣٩٣، ح ١٧٦٩٧، كتاب الزهد، ب ١ (جامع في المواعظ).

(٤) المعجم الأوسط، ج ٨، ص ٢٧٩، ح ٨٦٣٥، من اسمه مطلب.

(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ١٠، ص ٢٣٧، ح ١٧٢٥١، كتاب الأدعية، ب ٢٥ (أوقات الإجابة).

(٦) صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٢١، ح ٧٥٨/١٦٩، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، ب ٢٤ (الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه).

الريش>(١).

وقد وقع الكلام في سنده من جهة عبد الرحمن بن إسحاق(٢)، وقد ذكره العجلي في الثقات، وقال: <جائز الحديث>(٣).

دلالة الروايات:

إن قوله في حديث ابن عباس من طريق عكرمة: <هما كتابان {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ} من أحدهما ويثبت وعنده أم الكتاب أي جملة الكتاب>، وقوله فيه أيضاً من طريق طاوس: <لا ينفع الحذر من القدر ولكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر>، وقوله في حديث ابن عمر: <{يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ} إلا الشقوة والسعادة والحياة والموت>، وقوله في حديث جبير بن مطعم: <وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر>، وقوله في حديث عبد الله بن مسعود: <إن الله عز وجل لا يمحو السيئ بالسيئ ولكن يمحو السيئ بالحسن، إن الخبيث لا يمحو الخبيث>، وقوله في حديث أبي الدرداء: <فينظر في الساعة الأولى منهن في الكتاب الذي لا ينظر فيه أحد غيره فيمحو ما يشاء ويثبت>، وقوله في حديث المغيرة بن شعبة: <فيمحو الله عنهم>، كلها صريحة الدلالة على أن القضاء الإلهي ينقسم إلى قسمين، هما:

أ. القضاء المحتوم، ويكون فيه التقدير الإلهي مبرماً، وقضاؤه سبحانه قضاءً قطعياً لا يُرد ولا يبدل ولا يتغير.

ب. القضاء غير المحتوم، ويكون فيه التقدير الإلهي غير مبرم، وقضاؤه سبحانه قضاءً غير قطعي، قابل للرد والتبدل والتغير.

ومنه يتضح أن المقصود من ال (بداء) في تلك الروايات السنية التي أطلقت هذا اللفظ على الله تعالى هو الإظهار أو مدلول قوله تعالى: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ} [الرعد/ ٣٩].

وعليه: فتصور اختصاص الشيعة بالقول بوقوع التغير والتبدل في القضاء الإلهي غير المحتوم، بالدعاء والصدقة وما شاكل من صالح الأعمال، وهم منشأه الأساسي قلة التدبير في مرويات السنة في المورد.

ومن هنا تصبح حقيقة النزاع حول ال (بداء) لفظي، وإلا فالنصوص الروائية من الفريقين تؤكد وجود ضربين من الأجل، كما هي مستفيضة في الكشف عن تأثير العمل في تغيير المصير، قال الشيخ المفيد في (أوائل المقالات) عندما وصل إلى البداء: «وليس بيني وبين كافة المسلمين في هذا الباب خلاف، وإنما خالف من خالفهم في اللفظ دون ما سواه»(٤).

وقال السيد الطباطبائي: <والذي أحسب أنّ النزاع في ثبوت البداء كما يظهر من أحاديث أئمة أهل البيت عليهم السلام ونفيه كما يظهر من غيرهم، نزاع لفظي... ومن الدليل على كون النزاع لفظياً استدلالهم على نفي البداء عنه تعالى بأنه يستلزم التغير في علمه، مع أنه لازم البداء بالمعنى الذي يفسر به البداء فينا، لا البداء بالمعنى الذي يفسره به الأخبار فيه تعالى>(٥).

ومع ذلك كله لم يسلم الشيعة من الغائلة والتهم التي تكال لهم دون تمحيص وعلم، ومن دون أن يكلف المشنعون أنفسهم عناء الفهم والإصغاء إلى الدليل، ولا غرابة أن يقتفي الخلف آثار السلف مادام الأمر يتعلّق بالشيعة؛ ذلك أن (كل

(١) المعجم الأوسط، ج٥، ص٣٤٦، ح٥٥٠٧، من اسمه محمد. المعجم الكبير، ج٢٠، ص٤٢٥، ح١٠٢٧، الباء، ج٩٧ (بلال بن رباح مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد بداراً يكنى أبا عبد الله).

(٢) مجمع الزوائد، ج١٠، ص٦٨٩، ح١٨٥٣١، كتاب البعث، ب٢١ (أبواب الشفاعة)، ب٢ (منه في الشفاعة).

(٣) العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، ج٢، ص٧٢، رقم ١٠١٨.

(٤) المفيد، أوائل المقالات، ص٩٢. ٩٣.

(٥) الطباطبائي، محمد حسين، تفسير الميزان، ج١١، ص٣٨١. ٣٨٢.

شيء تطوّر إلا الكتابة عن الشيعة، ولكل بداية نهاية إلا الافتراء على الشيعة، ولكل حكم مصدره ودليله إلا الأحكام على الشيعة<sup>(١)</sup>.

#### المصادر:

١. ابن الغضائري، أحمد بن الحسين، رجال ابن الغضائري، تحقيق: السيد محمد رضا الجالي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٢هـ، الناشر: دار الحديث.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.
٤. ابن داود الحلي، رجال ابن داود، تحقيق: تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، سنة الطبع: ١٣٩٢ هـ، الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية . النجف.
٥. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، سنة الطبع: ١٤٠٤هـ، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي . بيروت.
٦. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، مطبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى: سنة الطبع: ١٤٠٥هـ، الناشر: أدب الحوزة. أيضاً: الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٠ هـ، الناشر: دار صادر . بيروت.
٧. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، الناشر: دار ابن كثير . بيروت، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، ١٤٠٧هـ.
٨. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد ، المحاسن، تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث)، سنة الطبع: ١٣٧٠ - ١٣٣٠ ش، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
٩. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق: تصحيح وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
١٠. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: السابعة، سنة الطبع: ١٤٠٧هـ، نشر دار العلم للملايين . بيروت.
١١. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله أبو عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى ، ١٤١١ - ١٩٩٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.
١٢. الحراني، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦.
١٣. الخوئي، ابو القاسم، معجم رجال الحديث، الطبعة: الخامسة، سنة الطبع: ١٤١١هـ، الناشر: مركز نشر الثقافة الاسلامية . ايران.
١٤. الزبيدي، تاج العروس، تحقيق: علي شيري، سنة الطبع: ١٤١٤هـ، الناشر: دار الفكر . بيروت.
١٥. الشيباني، أحمد بن حنبل، المسند، الناشر: مؤسسة قرطبة . القاهرة، الأحاديث مذيبة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها مسند البزار .

(١) مغنية، محمد جواد، مقدّمة على كتاب (عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى) للسيد مرتضى العسكري، ج١، ص١١.



١٦. الشيخ الطوسي ، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، الناشر : طبع على مطابع : مكتب الاعلام الاسلامي، الطبعة: الأولى، تاريخ النشر : رمضان المبارك ١٢٠٩ هـ.
١٧. الشيخ الطوسي ، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، تحقيق : السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة : الثالثة، سنة الطبع : ١٣٦٤ ش، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.
١٨. الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي، اختيار معرفة الرجال، تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي، تحقيق: مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ، الناشر: مؤسسة آل البيت<sup>٨</sup> لإحياء التراث . قم المشرفة.
١٩. الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي، الإقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، منشورات مكتبة جامع جهلستون - طهران مطبعة الخيام - قم ١٤٠٠ هـ.
٢٠. الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي، الفهرست، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ هـ، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
٢١. الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي، رجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي . قم المشرفة.
٢٢. صدر المتألهين، صدر الدين محمد بن ابراهيم الشيرازي، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٩٨١ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت.
٢٣. صدر المتألهين، صدر الدين محمد بن ابراهيم الشيرازي، الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، تحقيق وتعليق: السيد جمال الدين الأشتياني، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٦٠ ش، الناشر: المركز الجامعي للنشر . مشهد المقدسة.
٢٤. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، التوحيد، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٩٨ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي . قم المشرفة.
٢٥. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الاعتقادات في دين الإمامية، تحقيق: عصام عبد السيد، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٤ هـ، الناشر: دار المفيد . بيروت.
٢٦. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥ - ١٣٦٣ ش، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٢٧. الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ، الناشر: منشورات الأعلمي . طهران.
٢٨. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، مصنف عبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي . بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣.
٢٩. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية . قم المشرفة.
٣٠. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر : دار الحرمين - القاهرة ، ١٤١٥.
٣١. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم . الموصل، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ - ١٩٨٣.

٣٢. العلامة الحلي، خلاصة الأقوال، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧هـ، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
٣٣. الفراهيدي، الخليل، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٩هـ، الناشر: مؤسسة دار الهجرة.
٣٤. الكافي، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٦٢ ش، الناشر: انتشارات اسلاميه . طهران. الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازي، الكافي، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٣٦٢ ش، الناشر: انتشارات اسلاميه . طهران.
٣٥. الكسبي، عبد بن حميد بن نصر، مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البدي السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
٣٦. المجلسي، محمد باقر، بحار الانوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الطبعة: الثالثة المصححة، سنة الطبع: ١٤٠٣هـ، الناشر: مؤسسة الوفاء . بيروت.
٣٧. المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، تحقيق: سيد هاشم رسولی، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ، الناشر: دار الكتب الإسلامية . طهران.
٣٨. المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف، تهذيب الكمال، تحقيق: تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة: الرابعة، سنة الطبع: ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
٣٩. النجاشي، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس، رجال النجاشي، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، الطبعة: الخامسة، سنة الطبع: ١٤١٦ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي . قم المشرفة.
٤٠. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت ، مع الكتاب : تعليق محمد فؤاد عبد الباقي .
٤١. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الناشر : دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ..

### Sources and references

1. Ibn Al-Ghada'iri, Ahmed bin Al-Hussein, Rijal Ibn Al-Ghada'iri, investigation: Al-Sayyid Muhammad Reda Al-Jalali, edition: the first, printing year: 1422 AH, publisher: Dar Al-Hadith.
2. Ibn Hajar al-Asqalani, Taqreeb al-Tahdheeb, study and investigation: Mustafa Abd al-Qadir Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, second edition, 1415 AH. - 1995 AD.
3. Ibn Hajar Al-Asqalani, Tahdheeb Al-Tahdheeb, Edition: First, Publication Year: 1404-1984 AD.
4. Ibn Dawood Al-Hilli, Rijal Ibn Dawood, investigation: investigation and presentation by: Al-Sayyid Muhammad Sadiq Al-Bahr Al-Ulum, year of publication: 1392 AH, publisher: Al-Haidariyya Press Publications - Najaf.
5. Ibn Fares, Ahmed, Dictionary of Language Measures, investigation and tuning: Abd al-Salam Muhammad Haroun, year of publication: 1404 AH, publisher: Islamic Information Office - Beirut.
6. Ibn Manzoor, Muhammad bin Makram, Lisan Al-Arab, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi Press, Edition: First: Publication Year: 1405 AH, Publisher: Hawza Literature. Also: Edition: First, Publication Year: 1410 AH, Publisher: Dar Sader - Beirut.
7. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, Sahih Al-Bukhari, Publisher: Dar Ibn Katheer - Beirut, investigation: Dr. Mustafa Deeb Al-Bagha, 3rd edition, 1407 AH.
8. Al-Barqi, Ahmad bin Muhammad bin Khalid, Al-Mahasin, investigation: Correction and commentary: Al-Sayyid Jalal Al-Din Al-Husseini (Al-Muhaddith), Publication year: 1370 -

- 1330 AM, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Islamiyyah - Tehran.
9. Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Surah, Al-Jami Al-Sahih (Sunan Al-Tirmidhi), investigation: investigation and correction: Abdul Wahhab Abdul Latif, edition: second, printing year: 1403 - 1983 AD, publisher: Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution - Beirut.
10. Al-Gohari, Ismail bin Hammad, Al-Sahih Taj al-Lughah wa Sahih al-Arabiyyah, investigation by Ahmad Abd al-Ghaffour Attar, edition: seventh, printing year: 1407 AH, published by Dar al-Ilm Li'l Millions - Beirut.
11. Al-Hakim Al-Nisaburi, Muhammad bin Abdullah Abu Abdullah, Al-Mustadrak on Al-Sahihain, investigation: Mustafa Abdel-Qader Atta, first edition, 1411-1990, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut, with the book: Commentaries Al-Dhahabi fi Al-Talkhees.
12. Al-Harani, Ahmed bin Abdul Halim bin Taymiyyah, The Curriculum of the Prophet's Sunnah, investigation: d. Muhammad Rashad Salem, Publisher: Cordoba Foundation, first edition, 1406.
13. Al-Khoei, Abu Al-Qasim, Lexicon of Rijal Al-Hadith, fifth edition, year of publication: 141 AH, publisher: Islamic Culture Publishing Center - Iran.
14. Al-Zubaidi, The Crown of the Bride, investigation: Ali Shiri, year of publication: 1414 AH, publisher: Dar Al-Fikr - Beirut.
15. Al-Shaibani, Ahmed bin Hanbal, Al-Musnad, Publisher: Cordoba Foundation - Cairo, the hadiths appended to the rulings of Shuaib Al-Arna`ut, on which Al-Bazar's Musnad is written.
16. Sheikh Al-Tusi, Muhammad bin Al-Hassan, Al-Tabiyan fi Tafsir Al-Qur'an, Publisher: Printed on the presses: Islamic Information Office, Edition: First, Publication date: Blessed Ramadan 1209 AH.
17. Sheikh al-Tusi, Muhammad ibn al-Hasan, Tahdheeb al-Ahkam, investigation: investigation and commentary: Sayyid Hassan al-Musawi al-Khursan, edition: third, printing year: 1364 AM, publisher: Dar al-Kutub al-Islamiyya - Tehran.
18. Sheikh Al-Tusi, Muhammad bin Al-Hassan Al-Tusi, The Choice of Knowing Men, Correction and Commentary: Mir Damad Al-Astrabadi, Investigation: Mahdi Al-Raja'i, Publication Year: 1404 AH, Publisher: Aal Al-Bayt Foundation ^ for the Revival of Heritage - Qom Al-Mosharafa.
19. Sheikh Al-Tusi, Muhammad bin Al-Hassan Al-Tusi, The Economics Guide to the Path of Rashad, Publications of the Chehelston Mosque Library - Tehran, Al-Khiyam Press - Qom 1400 - AH.
20. Sheikh Al-Tusi, Muhammad bin Al-Hassan Al-Tusi, Al-Fihrist, investigation: Sheikh Jawad Al-Qayumi, edition: the first, the year of publication: Shaaban Al-Muazzam 1417 AH, publisher: Al-Fuqaha Publishing Foundation.
21. Sheikh al-Tusi, Muhammad ibn al-Hasan al-Tusi, Rijal al-Tusi, investigation: Jawad al-Qayumi al-Isfahani, edition: the first, year of publication: Ramadan 1415 AH, publisher: Islamic Publishing Corporation - Qom, the honorable one.
22. Sadr al-Mutaalhin, Sadr al-Din Muhammad ibn Ibrahim al-Shirazi, Transcendental Wisdom in the Four Books of Intellect, Edition: Third, Publication Year: 1981 AD, Publisher: Dar Ihya al-Turath al-Arabi - Beirut.
23. Sadr al-Mutahilin, Sadr al-Din Muhammad ibn Ibrahim al-Shirazi, Deistic Evidence in Behavioral Approaches, investigation and commentary: Sayyid Jamal al-Din al-Ashtiani, Edition: Second, Publication Year: 1360 AM, Publisher: University Publishing Center - Holy Mashhad.
24. Al-Saduq, Muhammad bin Ali bin Al-Hussein bin Babawayh Al-Qummi, Al-Tawhid, Edition: First, Publication Year: 1398 AH, Publisher: The Islamic Publishing Corporation - Qom Al-Mosharafa.

25. Al-Saduq, Muhammad bin Ali bin Al-Hussein bin Babawayh Al-Qummi, Beliefs in the Imami Religion, investigation: Essam Abdel-Sayed, edition: second, printing year: 1414 AH, publisher: Dar Al-Mufid - Beirut.
26. Al-Saduq, Muhammad bin Ali bin Al-Hussein bin Babawayh Al-Qummi, Kamal Al-Din and Tamam Al-Nimah, investigation: correction and commentary: Ali Akbar Al-Ghafari, year of publication: Muharram Al-Haram 1405 - 1363 A.M., publisher: The Islamic Publishing Foundation affiliated to the Teachers' Association in Qom Al-Mushrifah.
27. Al-Saffar, Muhammad bin Al-Hassan, Baseer Al-Darajat, investigation: correction, commentary, and submission by: Haji Mirza Hassan Kojah Baghi, year of publication: 1404 AH, publisher: Al-Alamy Publications - Tehran.
28. Al-Sanaani, Abd al-Razzaq bin Hammam, the workbook of Abd al-Razzaq, investigation: Habib al-Rahman al-Azami, publisher: The Islamic Office - Beirut, second edition, 1403.
29. Al-Tabatabai, Muhammad Hussain, Al-Mizan in the Interpretation of the Qur'an, Publisher: The Islamic Publishing Corporation affiliated with the group of teachers in the Islamic Hawza – Qom Al-Musharafa.
30. Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed, The Middle Dictionary, investigation: Tariq bin Awad Allah bin Muhammad, Abdul Mohsen bin Ibrahim Al-Husseini, Publisher: Dar Al-Haramain - Cairo, 1415.
31. Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed, The Great Lexicon, investigation: Hamdi bin Abd al-Majid al-Salafi, Publisher: Library of Science and Governance - Mosul, second edition, 1404-1983.
32. Allama Al-Hilli, Summary of Sayings, investigation: Sheikh Jawad Al-Qayumi, Edition: First, Publication Year: Eid Al-Ghadeer 1417 AH, Publisher: Al-Fuqaha Publishing Foundation.
33. Al-Farahidi, Al-Khalil, The Book of Al-Ain, investigation: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Edition: Second, Publication Year: 1409 AH, Publisher: Dar Al-Hijrah Foundation.
34. Al-Kafi, Edition: Second, Publication Year: 1362 AM, Publisher: Islamic Publications - Tehran.
35. Al-Kasbi, Abd bin Hamid bin Nasr, Musnad Abd bin Hamid, investigation: Subhi Al-Badri Al-Samarrai, Mahmoud Muhammad Khalil Al-Saidi, Publisher: Maktaba Al-Sunnah - Cairo, first edition, 1408-1988.
36. Al-Majlisi, Muhammad Baqir, Bihar Al-Anwar Al-Jameh, The Pearls of the News of the Immaculate Imams, Edition: The third corrected, Publication year: 1403 AH, Publisher: Al-Wafaa Foundation - Beirut.
37. Al-Majlisi, Muhammad Baqir, Mirror of Minds in Explanation of the News of the Prophet's Family, investigation: Seyyed Hashim Rasouli, edition: second, printing year: 1404 AH, publisher: Islamic Book House - Tehran.
38. Al-Mazzi, Jamal al-Din Abi al-Hajjaj Yusuf, Tahdheeb al-Kamal, investigation: investigation, control and commentary: Dr. Bashar Awwad Maarouf, edition: fourth, printing year: 1406-1985 AD, publisher: Al-Risala Foundation - Beirut.
39. Al-Najashi, Ahmad bin Ali bin Ahmad bin Al-Abbas, Rijal Al-Najashi, investigation: Musa Al-Shubairi Al-Zanjani, edition: fifth, year of printing: 1416 AH, publisher: Islamic Publishing Corporation - Qom, the honorable one.
40. Al-Nisaburi, Muslim bin Al-Hajjaj, Sahih Muslim, investigation: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, publisher: Arab Heritage Revival House - Beirut, with the book: Muhammad Fouad Abdel-Baqi's commentary.
41. Al-Haythami, Nur al-Din Ali bin Abi Bakr, Complex of Appendices and the Source of Benefits, Publisher: Dar Al-Fikr, Beirut - 1412 AH.